نشرة مؤسسة المرأة الجديدة
العدد السابع عشر، أبريل 2006

- **حركة نسائية ديمقراطية من أجل وطن حر**
- **شاهندة مقلد.. عندما يكتب العمر بدم الشهداء**
- **نساء مصر يصنعن تاريخاً**
- **العاملة الزراعية إنتاج متواصل.. ومعاناة متزايدة**
- **أوضاع العاملات في غياب الحماية التشريعية والنقابية**

رئيسة التحرير
بهيجة حسين

سكرتيرة التحرير
لمياء لطفي

هيئة تحرير العدد
آمال عبد الهادي
ريما الخفش
نولة درويش

مخرج فني
مكرم شحاتة

صورة الغلاف
لوحة للفنان: **حسن سليمان**

مواصلة الطريق

مازال مثلث "رد الفقر والجهل والمرض" يطبق بقوة على الأعناق في بلادنا، وقد فضح المثلث وصول إنفلونزا الطيور إلى مصر، تلك الكارثة التي تفاقمت تبعاتها القاتلة بتعامل الأجهزة الرسمية معها بعشوائية وتخبط أديا إلى أن تكون الإصابة في مصر هي الأعلى معدلاً في الإصابة بين العالم سواء الإصابة الداجنة أو البشرية.

ونحن نؤكد أن الفقراء عموماً هم من يدفع الإثمان الباهظة للكوارث، فإننا نعيد ما سبق وأكدنا عليه وأثبته الواقع، أن النساء بشكل خاص هن من يدفعن الثمن الأكثر فداحة للكوارث والأزمات، وقد حصدت إنفلونزا الطيور حتى الآن أعمار من أجسادهن الهزيلة، فهن من يخالطن الطيور، ويحرصن عليهن حرصهن على الحياة، فالفرخة والبيضة هما لقمة العيش ومصدر الرزق. ولأن الفقيرات هن الأقل وعياً والأكثر تهميشاً والإبعاد عن دائرة الاهتمام والرعاية فهن الأكثر تعرضا للكوارث والأزمات.

وهذا الواقع يستدعى مزيداً من العمل الدؤوب والجهد المنظم لرفع أظافر مثلث الفقر والجهل والمرض ونضيف إليه الاستعباد والقهر والموت عن أعناق النساء والوطن كله.
ونحن نقدم العزاء لأسر ضحايا انفلونزا الطيور من ضحايا الفقر والجهل والمرض. أسر "آمال وإيمان، وفاطمة، وسماح" نحمل أنفسنا مسئولية مواصلة الطريق الذي ربما يكون صعب، ولكن يضيئه لنا تاريخ طويل من العمل النسوى له من العمر اكثر من قرن تحقق خلاله الكثير من الأحلام ومازال الكثير سوف نناضل لتحقيقه، حتى لا يظل الفقراء عموماً والنساء على وجه الخصوص يدفعون أعمارهم ثمناً لبقاء مثلث العار "الفقر والجهل والمرض" . وهي مسئولية تدفعنا لإخراج توصيات مؤتمرنا الأول تحت شعار "حركة نسائية ديمقراطية من أجل وطن حر" مؤكدين على الربط بين القضايا النسوية والقضايا العامة، لنلتقي في هذه اللحظة التاريخية الراهنة التي يمر بها الوطن مع حركة القضاة من أجل استقلال القضاء، مع حركة أساتذة الجامعة من اجل استقلال الجامعات وحرية البحث العلمى والأكاديمى ومع حركة الصحفيين من أجل صحافة حرة، وإسقاط عقوبات الحبس فى قضايا النشر مع تفعيل ما نص عليه ميثاق الشرف الصحفى ضبطا للأداء المهني وللغة الحوار ومفرداتها التي تشكل عقل ووجدان وثقافة الأمة لمواجهة بعض الممارسات التي تعلى من قيمة الإثارة الصحفية على قيم الموضوعية، تحديداً فيما يتعلق بالمرأة وقضاياها.
إذاً هي لحظة تاريخية تحمل مسئوليتها مؤسسات المجتمع المدنى ويدفعها إلى اقتحام المناطق المصابة بالقهر والتمييز ومن واقع مسئوليتنا فقد رصدنا في عددنا هذا أوضاع النساء في مجالات عدة خاصة الكادحات منهن والعاملات الزراعيات وفى المصانع والمهمشات وطرحنا سؤال من اسئلة مؤتمرنا حول دور المنظمات النسوية تجاه هذا الوضع المتردي.

ومع أبوابنا الثابتة نقدم إضافة جديدة من د. آمال عبد الهادي في عمود ثابت بعنوان "لا مساومة" ومن نولة درويش في عمود ثابت أيضاً بعنوان "خواطر على الطريق".

وانطلاقاً من مسئوليتنا تجاه الوطن فإننا ندين الاعتداء الذي وقع على ثلاثة كنائس بمدينة الاسكندرية، الأيام القليلة الماضية ونرفض التعامل مع الاحتقان الطائفى باستخفاف وتعتيم كما ندين التراخى الأمنى الذي أدى إلى اقتحام دور للعبادة والاعتداء على مواطنين لهم حق ممارسة شعائرهم الدينية، ونرفض التفسير الساذج لدوافع الحادث، كما ندين الإعتداءات الوحشية الإرهابية على سيناء الغالية. إن الأمر جد خطير وقبل أن نحترق جميعاً لابد من المواجهة الجادة لإنقاذ الوطن واستعادة قيم التسامح وحقوق المواطنة، قبل أن نحترق بنيران التعصب الذي هو أحد إفرازات الفقر والجهل وسياسات عامة لم نجن منها سوى مثلث العار.

(هيئة التحرير)

شاهندة مقلد
وجه بطلة قصة نادرة متهمة في قضية نشر

بهيجة حسين

هي "شاهندة مقلد" بطلة قصة وصفها الكاتب الكبير الراحل أحمد بهاء الدين بأنها "قصة نادرة" فصاحبتها تفتح وعيها المبكر على واقع السخرة والإذلال للفلاحين، وعلى واقع قهر غير إنساني مارسه الإقطاع في قريتها كمشيش – بمحافظة المنوفية هي زوجة الشهيد "صلاح حسين" الذي دفع حياته ثمناً لدفاعه عن حق الفلاحين في الحياة والأرض وشقيقه شهيد حرب الاستنزاف ضابط طيار "أشرف مقلد".
وهي عضوة اللجنة المركزية لحزب التجمع المنتخبة من المؤتمر العام بأعلى الأصوات وعضو مجلس إدارة اتحاد الفلاحين تحت التأسيس، ومن مؤسسى اللجنة المصرية الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية.

وهي جزء من تاريخ الاعتقال السياسي في مصر ومؤخراً هى من حكمت عليها محكمة جنح مدينة نصر في 16/10/2005 بالسجن لمدة 6 أشهر وغرامة 5 آلاف جنيه وتعويض مؤقت 2001 جنيه بتهمة القذف في حق عائلة الفقى وهي العائلة الإقطاعية التي ملكت الأرض والبشر في كمشيش، ويتم الحكم عيها بموجب قوانين الحبس في قضايا النشر. تلك القوانين التي نطالب بإسقاطها ليس لأننا نطالب بامتياز يخص الصحفيين، ولكننا نطالب به كحق لكل صاحب رأى وكلمة، فما فعلته شاهندة أنها أدلت بوقائع تاريخ عائلة الفقى فى معركة الفلاحين مع عائلة الفقى. فما كان مطلوباً منها أن تقدم شهادة عن محطات الرحلة التي عاشتها، تلك الرحلة الطويلة التي خرجت منها أرملة وهي في السابعة والعشرين من عمرها حاملة مع عمرها أطفالها الثلاثة ناجى ووسيم وبسمة- أصبحوا الآن رجلين وفتاة.

فهي رحلة لوجه معجون بطين الأرض، له رائحة العجين الخمران في "مواجير" الفلاحين ورائحة الزرع المروي بعرقهم، رحلة الابنة الكبرى للواء شرطة عبد الحميد مقلد الوفدى الذى تعرض للظلم بسبب موقفه السياسي، وهي ابنة قرية كمشيش التي رأت اسوأ أنواع الإقطاع في معركتها والتي تمثلت في التعذيب والسخرة والاغتصاب، وهذه شهادتها التي اعتبرتها عائلة الفقى سباً وقذفاً.

ولم تكن قد غادرت طفولتها واسم فلسطين يتردد فى بيتهم مقروناً بتطوع "صلاح حسين" ابن عمتها في صفوف الفدائيين للدفاع عن فلسطين، ما أن وقفت على عتبات الصبا حتى التقت بمعلمتها العظيمة "وداد متري" عام 1953 في مدرسة شبين الكوم الإعدادية. ويحدث مع اللقاء نقلة من نقلات وعيها الكبرى، فتشارك في حملات قيد النساء في جداول الانتخابات بشبين الكوم، وفي فصول محول الأمية وفي مظاهرات تطالب بتخفيف عقوبة الإعدام من جميلة بوحريد.
وفى العدوان الثلاثي على مصر تنضم للمقاومة الشعبية وتحصل على الدرجة النهائية في ضرب النارن إلا أنها تفشل في الإمساك بالحقنة.

وتصل في الرحلة إلى أهم المحطات محطة حب جمعها بابن عمتها "صلاح حسين" الثائر والمناضل الذى فضح وتصدى لتهريب الإقطاع للأرض وسيطرتهم على الإصلاح الزراعى وأحبته شاهندة وأحبها وتقدم لخطبتها فكان رد أمها: "سوف أمزقها مائة قطعة وأرميها للكلاب ولن ينال صلاح منها قطعة واحدة".
لم تجد تلميذة الإعدادية آنذاك من وسيلة إلا الهرب من بيت أهلها والزواج من صلاح حسين.

وتعيش في بيته الصغير المكون من شقة حجرة وصالة ليس بها سوى سرير وكنبة ودولاب ووابور جاز وهى "شاهندة" هانم (وهذا اسمها في شهادة الميلاد) التي تحكي عن أول تجربة غسيل في حياتها عندما جلست أمام الطشت وبكت.

ومع معركة الحياة البسيطة المملوءة بالحب شاركت صلاح حسين معاركه ضد الإقطاع الذى لم يستسلم وواصل تهريب الأرض إذلالاً للفلاحين، وكان لابد أن يضع الإقطاع نهاية للصراع بطريقته فقام بالتحريض على قتل صلاح حسين في إبريل عام 1966. استشهد صلاح حسين في الأرض التي دافع عنها بروحه ورواها بدمهه، وقد اتهم في القضية صلاح الفقى بالتحريض على اغتيال صلاح حسين وأورد حكم محكمة أمن الدولة العليا فى حيثياته إدانة صريحة لعائلة الفقى.
وفي خطاب جمال عبد الناصر في 2 مايو 1967 اى بعد أيام من الذكرى الأولى لاستشهاد صلاح حسين قال: إن علينا أن نكتشف عناصر الثورة المضادة في كل مكان ونقضي عليها ... السنة اللى فاتت مات الشهيد صلاح حسين فى كمشيش ... لأنه بينادى بحق الفلاحين ... وبينادى بإنسانية الفلاحين.

وتضع شاهندة دم زوجها الشهيد تلجاً على رأسها وتواصل المعركة لحيازاً للفلاحين وعشقاً للوطن، ويكون الثمن المدفوع للانحياز والعشق أن تحصل بجدارة على لقب المعتقلة الدائمة ففى عهد السادات لم تكن تخرج من المعتقل إلا لتدخله، ويبدو أن المعركة مع عائلة الفقى لم تنته فها هى فى حوار صحفي مع مجلة نصف الدنيا، شاهدة عما حدث بالفعل وما حدث ذكره جمال عبد الناصر وأحمد بهاء الدين، وحكم المحكمة ومحاضر التحقيق،فهل كان مطلوباً من شاهندة مقلد أن تشيد بالإقطاع أو أن تسمى عائلة إقطاعية أخرى بدلاً من عائلة الفقي؟ هل كان عليها أن تمحو من ذاكرتها ومن كتب التاريخ وقائع الإذلال والعبودية التى مارسها الإقطاع فى بلادنا عموماً وفى كمشيش عل وجه الخصوص؟
وهنا نتوقف عند ما جاء فى مذكرة هيئة الدفاع عنها المكونة من الأساتذة أحمد نبيل الهلالى ومحسن شاشة وصفاء زكى مراد، فقد أكدوا على إنتفاء الركن الشرعي للجريمة لتوافر سبب من أسباب الإباحة وهو ممارسة حق النقد التاريخى، وإلا كان من حق عائلة الفقي أن تعود بالحق المدنى على أسرة الزعيم أحمد عرابي الذي سجل في مذكراته أن جدهم الأكبر السيد أفندي الفقي كان واحداً من خمسة خانوا عرابى في حربه ومقاومته للاستعمار الإنجليزي سنة 1882.

ما ذكرناه جزء يسير من رحلة شاهندة مقلد التي لم ترهبها السجون والمعتقلات ولا رصاصات خسيسة اخترقت صدر زوجها، ولن يرهبها أن تحاكم بقوانين العار المسماة بقوانين العقوبات فى قضايا النشر.

شاهندة مقلد الشامخة والقوية هى التى كما قال عنها في رسالته إليها الشهيد صلاح حسين، جاءت حبيبتى حقيقة كالأمل تحمل معها أضواء غدنا البسام!!.
تضمنوا مع شاهندة مقلد،ينظر الاستئناف بمحكمة العباسية يوم 16 مايو.

نساء مصريصنعن تاريخاً وينتزعن حقوقهن

عبيرصلاح الدين
قبل الاتفاقية الدولية.. والمجالس القومية ... تحركت المرأة المصرية محطمة قيود عصور الضعف التى حرمتها حقوقها السياسة والاجتماعية والقانونية والثقافية،بعد أن كانت للمرأة المصرية مكانتها منذ العصر الفرعوني ومروراً بالبطلمى ثم الرومانى البيزنطي الذى شهد انتشار المسيحية فى مصر، وحتى العصر الإسلامى.
البداية كانت عام 1798، عندما خرجت المرأة المصرية مع الرجال جنباً إلى جنب للتصدي لقوات الحملة الفرنسية على مصر بقيادة بونابرت، في قرى مصر ومدنها حسبما تذكر المصادر المعاصرة للحملة عن أحداث المقاومة الشعبية التي شملت البلاد كلها من الإسكندرية حتى النوبة.
وبعد خروج الحملة من مصر عام 1801 لم تتوقف مشاركة المرأة المصرية في النضال ضد تعسف الباشوات الأتراك، فشاركت النساء فى حركة احتجاج شعبي ضد السياسة المالية للعثمانيين، وقد أرغمت تلك الحركة الوزير التركى على الاستجابة لمطالب المصريين مؤقتاً على الأقل، وبعد أشهر قليلة تجددت المظالم فتجددت حركة الاحتجاج بقيادة النساء هذه المرة، كما يذكر الجبرتى مؤرخ ذلك العصر، وهو ما تزايد خلال عامى 1803 و 1804 عندما احتجت النساء على المبالغة في فرض الضرائب وانضم الرجال إليهن.

وفي 1805 تشارك نساء حى مصر القديمة فى مظاهرة شعبية توجهت إلى الجامع الأزهر للاحتجاج على اعتداءات الجنود على الأهالى، وكانت هذه المظاهرة البداية الحقيقية للثورة الشعبية التى قادها عمر مكرم وانتهت بإجبار السلطان العثمانى على عزل خورشيد باشا وتولية محمد علي باشوية مصر.
وتشارك النساء مع الرجال فى معركة الدفاع عن مدينة دمنهور عام 1806، وفى التصدى للحملة الإنجليزية (حملة فريزر) عام 1807، وفي مقاومة الاحتلال الإنجليزى عام 1882.

المرأة تتحدث عن نفسها

وتفتح عائشة تيمور، من خلال كتابتها، الباب أمام المرأة المصرية للتعبير عن نفسها في مقالات طويلة (مرآة التأمل في الأمور) سنة 1892 تأملت فيها حال العلاقة بين الرجل والمرأة، لتكون من أوائل من تناولن قضية المرأة فى القرن التاسع عشر.

نشأت مدرسة السنية للبنات عام 1889، وتصدر صحيفة (الفتاة) كأول صحيفة نسائية عام 1892 وترأسها هند نوفل بالإسكندرية، وتكتب فيها مجموعة من النساء، وتدعو لبيبة هاشم النساء إلى إنشاء الجمعيات الأدبية لتبادل الأفكار والنهوض بوضع المرأة، ويصدر كتاب زينب فواز (الدر المنثور فى طبقات ربات الخدور) عام 1894 عن إنجازات النساء في العصور المختلفة ليسرى قليداً مهماً من كتابة النساء عن النساء، ثم تظهر مجلات نسائية أخرى (الفردوس) ،(مرأة الحسناء)،(أنيس الجليس)، فى الوقت نفسه الذى يصدر فيه كتاب (تحرير المرأة) لقاسم أمين عام 1899 ثم (المرأة جديدة) عام 1900.

ومنذ صدور صحيفة (فتاة الشرق) التى أصدرتها لبيبة هاشم عام 1906 وحتى عام 1939 اهتمت مجلات النسائية بطرح الموضوعات الاجتماعية و التربوية والتعبير عن قضايا المرأة، و ظهر ذلك أيضاً فى مجلة (الجنس اللطيف) عام 1908، لتبدأ معركة أخرى هى حصول البنات على الشهادة الثانوية التى بدأتها نبوية موسى لتحصل على دبلوم المعلمات 1906 وتعمل معلمة 1909 ،فى حين لم يسمح للبنات بدخول امتحان الثانوية إلا عام 1928، حيث تبنت (نبوية) قضية تعليم البنات باعتبارها قضية وطنية.

عمل المرأة

وفي عام 1910 يصدر كتاب ملك حفنى ناصف الملقبة بباحثة البادية (النسائيات)، وتقدمت ملك إلى البرلمان المصرى بقائمة من المطالب لتحسين وضع المرأة.
وتشارك المرأة المصرية فى ثورة 1919 بمظاهرة نسائية كبيرة (300 سيدة) يوم 16 مارس – الذى أصبح فيما بعد يوم المرأة المصرية- لتأييدهن الثورة ،وأعددن خطاب احتجاج لتسليمه لمعتمدى الدول الأجنبية فى مصر، طرحت فيه قضية عمل المرأة في الساحة الثقافية. وتصدر نبوية موسى كتاب (المرأة والعمل) لطلاقاً من حق المرأة فى التعليم فى مختلف المجالات.

المؤتمر النسائى

وفي عام 1920 توجه الدعوة إلى هدى شعراوى للمشاركة في المؤتمر النسائي الدولي كممثلة لمصر،لكنها تعتذر بسبب رفض أزواج عضوات الوفد المصرى سفر زوجاتهم، ليولد الاتحاد النسائى المصري في 16 مارس 1923 فى ذكرى أول مظاهرة نسائية، ونجح الاتحاد فى تنظيم جهود الحركة النسائية من أجل إصلاح أوضاع المرأة، ومن أهم القضايا التي تناولها: تحديد سن الزواج، نجح فى إقناع الحكومة المصرية بإصدار تشريع بهذا الشأن، وتبنى الاتحاد أسلوب جمع التوقيعات على العرائض لتحقيق الأهداف التي ناضلت من أجلها المرأة المصرية، مثل الحد من ظاهرة تعدد الزوجات،الحد من الطلاق دون مبرر، حماية الزوجات من بيت الطاعة، إطالة فترة حضانة الأم لأطفالها، والحقوق السياسية الكاملة للمرأة، خاصة الانتخابات والترشيح فى المجالس النيابية وتبنى الاتحاد النسائى المصرى الذى رأسته هدى شعراوى قضايا الاستقلال الوطني والديمقراطية والتضامن العربي، وهو ما سبب الخلاف بين الاتحاد وحزب الوفد خاصة عندما وقعت الحكومة برئاسة الوفد معاهدة (1936) التى اعتبرها الاتحاد لتقاصاً من استقلال مصر.

وتنجح عضوات الاتحاد عام 1923 فى المشاركة بالمؤتمر النسائى العالمى فى روما. وفي عام 1924 يصدر بيان مشترك للجنة التحضيرية للسيدات الوفديات

والاتحاد النسائى المصرى يتضمن المطالب النسائية أرسل للصحف وأعضاء البرلمان والمحافل الدولية. وتتضمن هذه المطالب مساواة الجنسين فى التعليم والتعليم العالى، تعديل قانون الانتخاب لتشارك النساء في الانتخاب، إصلاح قوانين الزواج بسن قانون يمنع تعدد الزوجات إلا لضرورة كأن تكون الزوجة عقيما أو مريضة، وعدم الطلاق إلا أمام القاضى الشرعى.

وتتألق النساء في مجالات أخرى: تترأس (سيزا نبراوى) تحرير أول مجلة مصرية باللغة الفرنسية، وتصدر روز اليوسف أول مجلة غير نسائية عام 1925، وترأس منيرة ثابت أول صحفية أسبوعية أدبية واجتماعية (مجلة الأمل) فى العام نفسه، وتؤسس فاطمة رشدى فرقتها المسرحية عام 1926، وتنتج عزيزة أمير أول فيلم روائى مصرى صامت عام 1927، وتحصل أول دفعة من البنات على البكالوريا عام 1928، لتلتحق الفتيات بالجامعة وتتخرج أول دفعاتهن عام 1933.

وتتحرك المرأة المصرية لمناصرة قضية فلسطين عام 1938، فتدعو هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى لعقد مؤتمر لنساء الشرق بالقاهرة، ليكون أول مؤتمر نسائي عربي، تلاه المؤتمر الثانى الذى أسفر عن تأسيس الاتحاد النسائى العربى عام 1944 بحضور ممثلات (مصر – العراق – سوريا – لبنان – فلسطين – الأردن).

الحزب النسائى

وتؤسس فاطمة راشد فى سنة 1942 الحزب النسائى المصرى، وتضمن برنامجه مساواة المرأة بالرجل في الحقوق الاجتماعية والسياسية، وتوسيع فرص العمل أمام الفتيات في الوظائف العامة، منع تعدد الزوجات وتقييد حق الطلاق.

وتطرح إنجى أفلاطون عام 1948 فى كتابها (80 مليون امرأة معنا) الذى صدر عن الجمعية النسائية الوطنية وكتب مقدمته طه حسين – تقريراً عن المؤتمر التأسيسى للاتحاد النسائى الديمقراطى الذى عقد بباريس 1945، وطرحت عشرة مبادئ لتحرير المرأة المصرية (تحريم تعدد الزوجات، المساواة بين الزوجين فى حق الطلاق مع عدم استخدامه إلا أمام القاضى، تحريم الزنا على الزوجين والمساواة فى العقوبة بينهما، تحريم ضرب الزوجة وإلغاء نظام الطاعة، ونشر التعليم بين النساء، مع ضمان حق المرأة في العمل والجمع بين العمل والزواج وتحريم طرد العاملات حين يتزوجن، إنشاء دور لحضانة الأطفال ورعايتهن أثناء عمل الأمهات، والمساواة بين حق المشتغلات الحوامل فى إجازة الوضع المدفوعة الأجر، والاعتراف للمرأة بالحقوق السياسية الكاملة دون قيد أو شرط.
وفى عام 1949 تأسس اتحاد (بنت النيل) برئاسة درية شفيق الذى تولى الدعوة لتعديل القوانين لدعم مكانة المرأة ومنحها حقوقها الاجتماعية.

يتضح مما سبق أن قوانين الأحوال الشخصية كانت على قائمة أولويات الحركة النسائية في مصر منذ بدايتها حتى الخمسينيات، لكن العمل من أجل الاستقلال والعمل السياسى الوطنى طغى على اهتمام وعمل المنظمات النسائية، لكننا نلاحظ أيضاً أنه خلال الفترة من 1950 وحتى 1970 تم حل الاتحاد النسائى المصرى ليصبح التنظيم النسائى فى الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكى ويتم التركيز على الحقوق العامة التي تجمع الجنسين كالحق في التعليم والعمل، دون تبنى ما يتعلق بالعلاقة داخل الأسرة، لتغيير الأمور فى الفترة من 1970 – 1990 لتتبنى جمعية تنظيم الأسرة ولجنة المرأة فى الاتحاد الإقليمى للجمعيات الأهلية وغيرها بعض الأمور المتعلقة بقوانين الأسرة وتطرح بالمؤتمر العالمى للمرأة 1975، وتتقدم الدكتورة عائشة راتب وزيرة خارجية الشئون الاجتماعية عام 1981، بطلب تعديل قانون الأحوال الشخصية يخدم الأسرة ويصون كرامة أفرادها، وأعدت مشروع القانون لكنه رفض، وأقترحت أن يتولى بنك ناصر صرف النفقة للزوجة ثم يستردها من الزوج، وفى عام 1979 تكون هناك محاولة لتقديم قانون للأحوال الشخصية لكنه سقط، وذلك لأنه تم فى غياب مجلس الشعب.

وتطالب لجنة الدفاع عن حقوق المرأة والأسرة عام 1985 بعدم التراجع عن حق الزوجة فى مسكن الزوجية في حالة الطلاق، وحق الزوجة في طلب الطلاق حينما يتزوج الزوج بأخرى.
وفي عام 2000 يصدر قانون للأحوال الشخصية مازال في حاجة إلى الكثير من التعديلات، برغم إقراره بعض الحقوق للمرأة نادت بها الحركة النسائية في بداياتها مثل حق الخلع.

العاملة الزراعية في مصر..
إنتاج متواصل .. ومعاناة متزايدة

عريان نصيف

بعيداً عن تعبير المرأة الريفية، الذي يتردد كثيراً هذه الأيام، وتقام تحت لافتته الندوات والاحتفالات، وتقدم باسمه المنح والمعونات الداخلية والخارجية ،بينما هو – في واقع الأمر – يعني نساء مصر في كل محافظاتها، فحتى المحافظات غير الريفية، كالقاهرة والإسكندرية ومدن القناة في كل منها قطاع ريفي.

ولكن الفلاحة المصرية الحقيقية أو العاملة الزراعية بدون أي تجاوز نظري أو واقعي، هي المرأة المصرية العاملة بيدها في المجال الزراعي سواء كانت منفردة أو مشاركة لزوجها أو أبيها، وسواء كان ذلك ضمن عمالة الزراعة والتراحيل الموسيمة أو كمستأجرة لأرض زراعية، أو حتى كمالكة لمساحة قزمية تعمل عليها وتتعيش منها هي وأسرتها.

وبهذا التحديد لهذه العاملة الزراعية في مصر، يتحدد أيضاً أنها ليست فئة هامشية في المجتمع، بقدر ما كانت – ومازالت – تمثل قطاعاً هاماً له دوره الكبير في الواقع المصري على كافة محاوره. فهي تشكل أكثر من 10% من سكان مصر. وهي تمثل 30% من الطاقة المصرية العاملة بشكل عام، و 48% من حجم العمالة الزراعية. وهي تقوم بإنتاج 40% من الحاصلات الزراعية (بالإضافة لدورها المنفرد بالنسبة للثروة الحيوانية والداجنة والعديد من العمليات الإنتاجية المرتبطة بالزراعة). ليس هذا فحسب، بل أنها أيضاً في إطار العمل المجتمعي العام:
تقدم نسبة كبيرة من الأصوات الانتخابية الفاعلة في الانتخابات العامة، بغض النظر عن عمليات استغلال هذه الأصوات.
وكان – ومازال – لها دور هام فى حركة النضال الفلاحى:
_ سواء بالنسبة للدفاع عن حقوق الفلاحين في الأرض والعمل والحياة، في المراحل المختلفة لهذا النضال (قبل الإصلاح الزراعى ضد كبار الملاك الزراعيين واستغلالهم من أجل حمايته وتطويره، أو منذ السبعينات فى مواجهة سياسات تهميش وقهر الفلاحين).

_ أو في معارك الدفاع عن حرية الوطن ضد الاحتلال، ولعل معارك قرية" ميت القرشي" التي قادتها الفلاحة الشابة الفقيرة صديقة في مواجهة جحافل الاحتلال البريطاني ستظل رمزاً خلداً لبطولة الشعب المصري عامة والفلاحة المصرية على وجه الخصوص، واستحقت أن يتم التغني بها حتى الآن، في الموال الذي جاء به.

الحكم جاير والدم فاير
وبين الاتنين مافيش معروف
صديقة وسط الرجال
والشال فوق الدماغ ملفوف
دا فيه راجل يعيش رمّة
وفيه حرمه تساوي ألوف

الواقع الحالى للعاملة الزراعية المصرية
في إطار الواقع العام لمجمل الفلاحين
لاشك أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين المصريين قد أصابها الكثير من الإهدار في العقود الثلاثة الأخيرة، نتيجة اتباع ما يسمى سياسة التكييف الهيلكي فى الزراعة بناء على توصيات البنك والصندوق الدوليين والهيئة الأمريكية للتنمية، والتي تمثلت –أساساً – فيما يلي:
• التصفية الفعلية للحركة التعاونية الزراعية، وترك مقدرات الفلاحين في أيدي:
_ استغلال بنك التنمية وفوائده المرتفعة، فيما يتعلق بالائتمان الزراعي.
_ القطاع الخاص والسوق السوداء، للحصول على مستلزمات الإنتاج.
_ كبار التجار والقوى الاحتكارية بالنسبة لتسويق الحاصلات.

• الاهتمام بالزراعات التصديرية غير الاستراتيجية على حساب الزراعة –وزرّاع -المحاصيل الرئيسية.

• إلغاء عقود الإيجار الزراعي، وترك العلاقة الإيجارية يحددها المالك بإرادته المنفردة، إما بطرد المستأجرين وأسرهم من الأرض، أو بفرض عقود إذعانية جديدة تصل بها القيمة الإيجارية إلى معدلات شديدة المغالاة.

• تصفية الشركات الزراعية العامة وبيعها للمستثمرين.

• مساندة مدعي الملكية في محاولاتهم للاستيلاء على أراضي الفلاحين المنتفعين بالإصلاح الزراعي بالقوة والبطش وغير صحيح القانون.
وكان من الطبيعي أن يترتب على ذلك تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين (والفلاحات)، واتساع نطاق البطالة بينهم، وارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقع إلى نسبة شديدة الارتفاع.

بالإضافة لهموم العاملة الزراعية كفلاحة – للعوامل السابقة – فقد أضيفت إليها صور عديدة من المعاناة كامرأة:
• 71% من الفلاحات والعاملات الزراعيات لا يتقاضين أجراً عن العمل، بالزراعة (15 – 45) إلى 40.3% من إجمالي الأميين في مصر في هذه الفئة العمرية، كما تصل الأمية بينها بشكل عام إلى 71% قد تتنامي في قرى الصعيد إلى 85%.

• تعاني الفلاحة المصرية – في المجال الصحي – بالإضافة إلى الواقع الصحي العام المتردي في الريف، من العديد من الأمراض المضافة المرتبطة بها، بنمط حياتها وعملها (كالولادة على أيد غير متخصصة، والأمراض الناتجة عن التعرض للكيروسين غير كامل الاحتراق .. إلخ).

• الحرمان من أي ضمانات قانونية، حيث كانت المادة 159 من قانون العمل رقم 137 لسنة 1981 تنص على استثناء العاملات في الزراعة من أحكامه.
ومع إلغاء ذلك القانون وإصدار القانون رقم 12 لسنة 2003 (المعروف باسم قانون العمل الموحد) تم الحرص على النص فيه على هذا الاستثناء الاستفزازي الغريب بالمادة 79 منه، بكل ما يعنيه ذلك من حرمان للمرأة العاملة في المجال الزراعي من أي حقوق قانونية في مواجهة مخاطر العجز والإصابة والمرض والشيخوخة والوفاة.

• الانهيار النفسي الذي يصاحب اضطرار الفلاحة المصرية إلي القذف ببناتها وأطفالها إلى سعير التراحيل والعمالة الزراعية، وحيث إنه – في غيبة رقابة الدولة – أصبح الطلب من جانب مقاولى الأنفار وأصحاب المزارع في العقود الأخيرة،مركزاً على الأطفال والفتيات لرخص أجورهن، بكل ما يؤدي إليه ذلك من كوارث طبيعية وإنسانية لهذه الزهور البريئة.

_التسرب من التعليم الأساسي الذي وصلت معدلاته في مصر إلى 300 ألف طفل سنوياً، النسبة الأكبر منهم من أبناء الفلاحين.

_ تدهور أوضاعهم الصحية، فتبلغ نسبة إصابة أطفال الفلاحين بمرض نقص كرات الدم الحمراء (الأنيميا) 55%، بالإضافة إلي إصابة أكثر من 40% منهم بالأمراض الناتجة عن نقص السعرات الحرارية والبروتين، بخلاف ما يصيبهم من تسمم بفعل المبيدات، أو مرض السل للعاملين منهم في مزارع الياسمين بدون اتخاذ المتطلبات الصحية المفترضة.

_ سقوط المئات منهم سنوياً قتلى أو غرقى أو مصابين ،نتيجة عمليات النقل التي تتم بوسائل غير آدمية من قراهم إلى مواقع العمل أو أثناء العودة.
نحو برنامج مرحلى محدود وعاجل

إذا كانت القاعدة المنهجية الصحيحة تؤكد على أن أي برنامج أو مخططات لحل مشاكل العاملات بالزراعة يجب أن يكون داخل إطار حل مشاكل الفلاحين المصريين عموماً، فإن إدراك هامش خصوصية الفلاحة المصرية ومحاولة الحل – النسبي والجزئي – لبعض مشاكلها الحالية، لا يتناقض مع ذلك الأساس المنهجي، بل على العكس يسهم في إنضاجه ومن هنا ..

فإننا نطرح على كل القوي الديمقراطية المهتمة – أو التي يجب أن تهتم – بهذه القضية المجتمعية الحيوية من أحزاب ومنظمات ديمقراطية وجمعيات أهلية وهيئات فلاحية وتعاونية نسائية، ومؤسسات بحثية وإعلامية، التنسيق فيما بينها بهذا الخصوص، من خلال البرنامج المرحلى والمحدود التالي:
1- وضع التشريعات الكفيلة بتقنين حقوق العمالة الزراعية النسائية وتفعيل الاتفاقيات والمواثيق الدولية بهذا الشأن.
2- الاهتمام باكتشاف وتدريب القيادات الطبيعية من الفلاحات المصريات ليقمن بدور أساسى وواقعي في هذا التحرك.
3- التعامل مع قضية صحة ومحو أمية المرأة الفلاحة، كقضية مجتمعية رئيسية.
4- إعطاء أهمية خاصة ووضع حلول واقعية للوضع المأساوي الذي يحياه مئات الآلاف من الأطفال والبنات من عمال الزراعة والتراحيل، كقضية اجتماعية ونسائية لا تحتمل التأجيل أو طرح شعارات بعيدة عن الواقع.

• أوضاعهن تؤكد انتهاك الدستور والاتفاقيات الدولية

الفلاحة المصرية والنسيان العمدى

ياسمين حسام الدين

تنص المادة 40 من دستور جمهورية مصر العربية على أن" المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة"، ومع أن النص الدستوري يساوي بين المواطنين جميعاً أمام القانون بغض النظر عن الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة فإن قانون العمل الموحد جاء مخالفاً لهذه المادة في المادة "97" منه، حيث ينص على أنه" يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل العاملات في الزراعة البحتة"، وهذا النص موجود في الفصل الثانى والخاص بتشغيل النساء، ويتضح من القراءة الأولية لهذا النص انطوائه على تمييز واضح؛ حيث عرفته منظمة العمل الدولية فى الاتفاقية رقم "111"والتي صدقت عليها مصر سنة 1960 على أن مصطلح (تمييز) يعني: أي تفريق أو استبعاد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسى أو الأصل الوطنى أو الأصل الاجتماعى ، ويكون من شأنه إبطال أو إضعاف تطبيق تكافؤ الفرص أو المعاملة في الاستخدام أو المهنة، أى أن قانون العمل يناقض إحدى اتفاقيات العمل الدولية التي صدقت عليها مصر، بل واتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي صدقت عليها مصر أيضاً والمستوحى منها هذا التعريف،وأيضاً الدستور الوطني.

القانون رقم 80 لسنة 1933 هو أول قانون يصدر لتنظيم عمالة النساء في مصر، وحدد فترات الراحة الاسبوعية وساعات العمل وحظر العمل الليلي لهن، كما حدد نطاق سريانه فى مجالين فقط هما النساء العاملات في التجارة والصناعة واستثنى العاملات في الزراعة، ومنذ ذلك التاريخ صدرت عدة قوانين لتنظيم العمل مثل القانون 41 لسنة 1944، والقانون رقم 317 لسنة 1952؛ انتهاء إلى القانون رقم 12 لسنة 2003 والمعروف باسم قانون العمل الموحد.

واستثنت كل هذه القوانين النساء العاملات فى الزراعة من تطبيق قانون العمل أو دخولهن تحت مظلة الضمان الاجتماعي دون مبرر واضح، أما عن القانون الوحيد الذي تناول حق من حقوق المرأة العاملة في الزراعة وهو قانون الإصلاح الزراعي رقم 178 لسنة 1952،؛حيث ألزم المشرع وزير الزراعة بعمل لائحة تتضمن الحد الأدنى لأجر العامل الزراعى والملفت للنظر أن هذا القرار نص أن يكون الحد الأدنى للعامل الزراعي 180مليماً للرجل و 100مليماً للأولاد والنساء والبنات.

ومع ذلك فقد تم استثناء هذه الفئة من تطبيق قانون العمل عليهن ويعني أنه تم استثناءهن من تطبيق المواد التي تضمن لهن حقوقهن وتنظم واجباتهن مثل:
اشتراطات السلامة والصحة المهنيتين، التعويضات الناتجة عن إصابات وأمراض العمل، الراحة الأسبوعية مدفوعة الأجر، إجازات الوضع، تحديد ساعات العمل اليومية، حظر العمل الليلي، ... إلخ.

وقد أعطى قانون التأمين والضمان الاجتماعى فرصة لمن يعملون في القطاع غير المنظم للاشتراك فى خدمة الضمان الاجتماعي واستحقاق المعاش عن طريق دفع اشتراك شهري، لكن هذا الحق غير معروف لعدم وعي المعنيين، به ولأن أغلبية من يعملون في القطاع غير المنظم أميون أو محدودو التعليم، بالإضافة إلى ضآلة هذا المعاش وعدم كفايته للحاجات الأساسية حتى لأفقر المواطنين.

ومن أسباب صعوبة خضوع عمال الزراعة البحته لقوانين العمل أنهم يمثلون:
1- عمالة موسمية.
2- عمالة غير منتظمة.
3- عدم وجود مكاتب تشغيل (معظم العمالة تأتي عن طريق مقاولى الأنفار 46.9% - وهذا ما يحظره قانون العمل الموحد في المادة 16 منه ويعاقب عليه بالغرامة – ثم العلاقات الشخصية أو صاحب العمل مباشرة) كما ورد في دراسة ميدانية لحسنين كشك ومحمود مرتضي بعنوان احتياجات الحماية التشريعية للمرأة العاملة فى الزراعة فى القرية المصرية 0
4- ضعف وعى العمال الزراعين بحقوقهم خاصة النساء منهم.
5- غياب دور المنظمات النقابية واتحادات العمال.
حجم جهد النساء فى الاقتصاد الزراعى فى مصر
النساء مسئولات عن :
40% من الانتاج الحيوانى فى مصر 0

45% من العمالة المسئولة عن انتاج القطن 0
40% من العمالة المطلوبة لإنتاج المحاصيل فى الدلتا 0
75% من العمالة المطلوبة لجنى محصول البرسيم فى مصر 0
83% من الاعمال المطلوبة لزراعة وتخزين القمح 0
72% من الاعمال الخاصة بزراعة وتسميد الذرة 0
45% لتجهيز فول الصويا 0
تشير دراسة الدكتور كاملة منصور بعنوان المرأة فى الزراعة المصرية، بالاضافة إلى أن الفلاحات المصريات يقمن بإزالة الحشائش وتجهيز الارض وتربية الحيوانات والطيور، وصناعة منتجات الالبان بجانب أعمال المنزل .

ومن المفارقات أن قانون العمل الموحد صدر يوم 17/4/2003ناصاً بشكل صريح على استثناء العاملات فى الزراعة البحتة من تطبيق قانون العمل الموحد عليهن .وفى يوم 20/6/2003 صدقت مصر على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 129 والخاصة بالتفتيش على العمل فى الزارعة أى بعد حوالى 67يوماً فقط من صدور القانون .

وقد نصت المادة (1) فقرة (2) من هذه الاتفاقية على ألا تستبعد أى منشأة زراعية من النظام الوطنى لتفتيش العمل، بل ان الاتفاقية حددت وظائف تفتيش العمل فى المادة (6) فقرة (أ) بمراعاة تطبيق (القانون) على العمال الزراعيين مثل استخدام المرأة والاحداث، ومن ضمن مهام هذه اللجنة أو لِياً ما كان اسمها تعريف السلطة المختصة بجوانب النقص التى لاتغطيها الأحكام القانونية بشكل محدد . ومن اللافت للنظر أن مصر لم تصدق على الاتفاقية رقم 110 والخاصة بشروط استخدام عمال المزارع . ومع ذلك صدقت على الاتفاقية رقم 129 والخاصة بالتفتيش على العمل فى الزراعة، كما صدقت لِيضا ً على الاتفاقية رقم 63 والخاصة بالأجور وساعات العمل فى الصناعة التحويلية، بما فى ذلك التشييد والبناء والزراعة والتى تلزم المصدقين عليها بعمل إحصائيات ومسوح وتقارير دورية.

• مقاول الأنفار هو مكتب العمل المتنقل للعمالة المذكورة وامداد المنظمة بهذه التقارير مع توضيح دور الدولة فى تنظيم وحماية هذه الصناعات والعاملين فيها، أتساءل مثلكم عن محتويات هذه التقارير خاصة بعد صدور قانون العمل الموحد، كذلك أيضا الاتفاقية رقم 101 والتى صدقت مصر عيلها سنة 1956 والخاصة بالإجازات المدفوعة الأجر فى الزراعة والمهن المرتبطة بها "اجازة" سنوية مدفوعة الأجر بعد فترة خدمة مستمرة لدى نفس صاحب العمل، فهل سمع أحدكم عن هذه الاجازة منذ عام 1956 وحتى الان ؟ بل أن هذه الاتفاقية تتمادى وتتجاوز حدود كل قوانين العمل الوطنية فى المادة الثالثة منها، حيث تلزم الدول المصدقة بأن تحدد القوانين أو اللوائح الوطنية أو الاتفاقيات الجماعية أو قرارات التحكيم أو بأى طريقة أخرى تقرها السلطة المختصة الفترة الدنيا اللازمة من الخدمة المسمرة والحد الأدنى لمدة الإجازة السنوية المدفوعة الاجر، بل وتحكم بالبطلان على أى اتفاق يتضمن التنازل عن الاجازة مدفوعة الاجر، وتلزم أيضاً الدول المصدقة على الاتفاقية بإرسال بيان عام كل سنة توضح فية طريقة تنفيذ هذه الأحكام، أى أننا حتى الان قدمنا حوالى 48 بيانا، وما زلت أتساءل عن مضمونها .

وللحق فقد أصدر وزير القوى العاملة والهجرة السابق "أحمد العماوي"قراراً بإصدار لائحة منظمة لتشغيل العمالة غير المنتظمة رقم 213 بتاريخ 4/10/2003 وينص على تشكيل لجنة متابعة العمالة غير المنتظمة يكون من ضمن مهامها اقتراح القواعد المنظمة لتشغيل هذه الفئات واشتراطات السلامة والصحة المهنية، وبحث مشاكل العمالة غير المنتظمة ووضع مقترحات بحلولها، ودراسة التشريعات الصادرة بشأن العمل غير المنظم ووضع التوصيات المقترحة، ودراسة معايير العمل الدولية والعربية، وتقديم مقترحات بشأن التصديق عليها، ودراسة طلبات الترخيص لمكاتب تشغيل العمالة غير المنتظمة، طبع بطاقات مسلسلة لهؤلاء العمال، أتمنى أن تكون هذه اللجنة موجودة فعلاً وتباشر عملها.

هذه الفوضى التشريعية التى تشدها علاقات العمل الزراعية التى تخالف الدستور الذى ينص فى المادة 151 الفقرة الأولى على أن الاتفاقيات والمعاهدات التى تصدق عليها مصر يكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها، أى أن اتفاقيات العمل الدولية المصدقة عليها مصر _ ومنها الاتفاقيات السابق ذكرها – تساوى مثلاً قانون العمل الموحد المناقض لها فى الجزء الخاص باستبعاد العاملات الزراعيات من مجال تطبيق القانون، وكذلك اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بل إن هذه المادة مخالفة للدستور كذلك.

أوضاع العاملات فى غياب الحماية التشريعية والنقابية

منى عزت

بالرغم من أن عمل النساء أصبح ضرورة اقتصادية وحياتية إلا أنهن يعانين من غياب الحماية الكافية اقتصادياً واجتماعياً قانونياً وصحياً فضلاً عن التمييز الواضح على أساس النوع.

هذا ما كشفت عنه الدراسة التى اعدتها د. هاله شكر الله للمؤتمر الأولى للمرأة الجديدة والمعنونة "تأثير علاقات النوع على شروط عمل النساء" وفيها أشارت إلى توزيع قوة العمل النسائية والتى قدرت فى الدراسات المسحية الأخيرة بنحو 21% سنة 2002 على قطاعات مختلفة سواء فى سوق العمل الرسمية أو غير الرسمية، وثمة تفرقة واضحة فى العمل على أساس النوع يشمل القطاع الرسمى، والوظائف الحكومية والوظائف فى القطاع الخاص على حد سواء إضافة الى ما يضمه القطاع غير الرسمى من أشكال غير رسمية للعمل "الباعة الجائلين وخدم البيوت"والعمالة الزراعية واستمرت الحكومة – نظراً الميراث توظيف الجميع – أكبر صاحب عمل للنساء خاصة الخريجات واللاتى يمثلن 32% من العاملات.

واستوعب قطاع الخدمات 48.6% من العمالة النسائية، وتعمل هؤلاء عادة فى المجالات التجارية والسياحة وخادمات فى البيوت أما العمالة الزراعية النسائية فتبلغ نسبتها 30.4% بينما تبلغ 21% فى الصناعة. نعرض فى السطور القادمة لأوضاع النساء فى قطاع الصناعة نظراً لما تتعرض له النساء من ظروف عمل بالغة الصعوبة والقسوة، وهى مرشحة لمزيد من السوء بفعل سياسات الرأسمالية التى يدفع العمال والعاملات ثمن أزماتها ويجنى أصحاب العمل ثرواتها.

التمييز والاستغلال

خرجت النساء إلى سوق العمل مكبلة بهيمنة السلطة الأبوية المدعومة من الخطاب المحافظ، والتى سمحت له الدولة بالنفوذ داخل مؤسسات المجتمع، كما سمحت

أيضا لآليات السوق الحر- التى تفتقر لجميع الاشكال الحمائية – لتكثيف استغلالها النساء مستفيدة من الخطاب السائد والقوانين التى انتزعت حقوق العمال لصالح صاحب العمل. أصبحت النساء بين شقى رحى أعباء الأسرة والعمل خارج المنزل فى ظروف غير مواتية. وفيما يتعلق بتشريعات العمل فقد تدهورت بشكل عام، وبعمل النساء على وجه الخصوص بشكل كبير خلال العقدين الأخرين – كما ذكرت د 0هاله شكر الله فى دراستها – فمع استيلاء القطاع الخاص على معظم الأنشطة الاقتصادية من القطاع العام، تم تعديل قانون العمل السابق (القانون 48) الذى كان يضمن عدداً من الحقوق المهمة للعمال 0 وبموجب هذا القانون الجديد الذى يعرف باسم "قانون العمل الموحد" تم الحد كثيراً من الحقوق السابقة التى كانت تحمى حقوق النساء الإنجابية، فى حين ظلت فترة اجازة الوضع على 90 يوما تم قصر فترة اجازة الوضع على طفلين فقط وأنه لا يحق لها الحصول على اجازة وضع إلا بعد عشرة شهور من العمل 0 فبموجب هذا القانون تعاقب النساء على دورها الإنجابي الذى تفرضه قيم المجتمع الاجتماعية والثقافية .

كذلك تدخلت تشريعات العمل فى نوعية العمل الذى يسمح النساء القيام به، فمنع النساء من العمل فى ورديات ليلية أو القيام بأعمال شاقة فتستبعد النساء من الصناعة الثقيلة وتتركز فى صناعة المنسوجات (خاصة الملابس) والمنتجات الغذائية والصيدلية، وتمثل النساء فى صناعة المنسوجات 35% من قوة العمل بينما تشكل نسبة 8.5% العقاقير الطبية 6.5% فى الإنتاج الغذائي. شروط العمل غير عادلة، ففى كثير من المصانع وتحيداً فى المدن الجديدة تصل ساعات العمل إلى 12 ساعة يومياً وتتدنى الأجور ويجبر العامل والعاملة على التوقيع على استمارة 6مسبقاً، إلى جانب التوقيع على إيصال أمانة يستخدمه صاحب العمل وقت اللزوم، ناهيك عن غياب التأمين الاجتماعى والصحى والتنظيم النقابى.

الى جانب هذه الظروف التى يتعرض لها العامل والعاملة معاً فثمة أشكال أخرى من التمييز والاستغلال تعانى منها العمالة بسبب النوع منها انعكاس الرؤية الاجتماعية تجاه المرأة على علاقات العمل، فهي عمالة رخيصة وقابلة لتنفيذ الأوامر والطاعة، فضلاً عن أن الثقافة السائدة تمنعها من الحديث عما تتعرض له من تحرش جنسى فى موقع العمل فضلاً عن خوفها من أن تفصل من عملها فلا يوجد قانون يتعامل مع التحرش الجنسى الذي تتعرض له النساء داخل موقع العمل .

بالإضافة إلى ما سبق فإن معظم المصانع تفضل تشغيل الفتيات من سن 18-24 سنة خاصة غير المتزوجات. خلصت هالة شكر الله فى درستها إلى عدد من النتائج أظهرتها المقابلات والبيانات: أن النساء لازالت تعمل لساعات طويلة ونسبة تغيبها عن العمل منخفضة للغاية بالرغم من التزاماتها الاجتماعية، مع ذلك فهى تعى أن التزامات العمل تتزايد ثقلا والمكاسب تزداد انخفاضاً وهو واقع كان له تأثيرة السلبى على علاقتها بموقع العمل، وقد دفع هذا الواقع العديد من النساء الى الترحيب بالمعاش المبكر لشعورهن بأنه قد يقلل من أعبائهن.

كما أظهرت المقابلات مع عاملات القطاع العام وعيهن ببعض حقوقهن بالرغم من أنهن لم يكن يشعرن أن بإمكانهن المطالبة بتحسين أوضاعهن، فى حين كان واضحاً أن عاملات القطاع الخاص لم يكن لديهن وعى فى الأغلب الأعم بأى من حقوقهن ولا يدركن شيئاً عن أوضاعهن ، القانونية داخل مصانعهن، وكان عدم الاستقرار فى العمل أكثر ملازمة لعاملات القطاع الخاص رأت. د . هاله شكر الله أن كلاً من بيئة العمل المتغيرة وتدهور ظروف العمل يعكس شدة استغلال العاملة من قبل رأس المال.

هذا التوجه العام والذى يتضح أكثر ما يتضح فى الشركات التى تم تأجيرها الى مستثمرين من القطاع الخاص أدى إلى استغلال النساء باعتبارها أحد موارد العمالة الشديدة الرخص والمرونة .ووضع النساء خارج موقع العمل يدفعها إلى القبول بهذه الظروف . أوضحت الباحثة أن هناك عاملان رئيسيان يكرسان هذا الوضع أولهما الافتقار إلى التشريعات، وبالتالي أصبحت النساء ضحية سهلة الاستغلال، وثانياً غياب آليات المقاومة أو الدعم من قبل النقابات أو العمال الذكور والذى من شأنه لو وجد أن يدعم قدرة النساء على تحسين بيئة عملها.

التنظيم

ما طرحته د. هاله شكر الله حول غياب آليات المقاومة والدعم هو سؤال مطروح بقوة الآن على عدد من المنظمات النسائية والتى تسعى إلى تأسيس حركة نسائية تتضمن -فى مقدمة برنامجها - مطالب العاملات فى جميع القطاعات، وتسعى أيضاً للارتباط مع هؤلاء العاملات ومساعدتهن على تنظيم أنفسهن . وكان هذا ضمن التوصيات التى خرجت عن المؤتمر الأول للمرأة الجديدة "نسائية ديمقراطية من أجل وطن حر".

لكن الطريق إلى تحقيق ذلك ليس سهلاً؛ فثمة عوائق يجب الالتفات إليها، ففيما يتعلق بالتنظيم النقابى نجد كما ورد فى بحث معنون "حقوق المرأة العاملة ومبادرات الإصلاح السياسي" للباحث النقابى صابر بركات أن التنظيم العمالى النقابى يعانى من سيطرة الدولة عليه، ومصادرتها حق تكوين النقابات وفرضها الوصايه عليه واحتكار إرادته بواسطة زمرة نقابية تابعة للسلطة فاقدة لشرعية مواقعها بأحكام قضائية نهائية، إلا أن النساء العاملات فوق كل هذا يعانين من التهميش والتجاهل ؛ حيث لم تحصل على مواقع فى مجالس إدارة اللجان النقابية (المستوى الأدنى) فى آخر انتخابات نقابية فى نوفمبر 2001 (دورة 2001/2006) إلا على 759مقعداً من حوالى 20 ألف مقعد فى هذا المستوى بنسبة لاتصل الى 40% من بين هذه المقاعد 26 رئيسة لجنة نقابية من بين 1745 رئيسا، أى بنسبة لا تصل الى 1.5% بيمنا لم تحصل فى المستوى الأعلى (النقابات العامة) إلا على 10 مقاعد من بين 480مقعداً فى هذا المستوى أى بنسبة 2%، أما فى المستوى القيادى لنقابات العمال والاتحاد العام فلم يزد العدد أبداً عن نقابة واحدة ترتبط بوجودها بأسباب خارج التنظيم النقابى.

تحدث خالد على المحامى بمركز هشام مبارك لحقوق الإنسان وعضو اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية عن الاوضاع الاجتماعية والأسرية التى تحد من مشاركة المرأة فى الفعاليات والأنشطة المرتبطة بقضاياها داخل العمل، فلا يجب إغفال الأعباء المنزلية والتزاماتها داخل الأسرة، فعلى سبيل المثال تعقد اللجنة التنسيقية اجتماعها يوم الجمعة باعتباره إجازة فيناسب العمال – الرجال – أما العاملات فهو مثل أى يوم عمل ولكن داخل المنزل ،وكذلك فمن الصعب عقب يوم عمل شاق أن تأتى لحضور اجتماعات ؛ فهى تسرع الى المنزل . ولكن هذا لا يعنى الغياب التام النساء فعلى سبيل المثال لدينا عضوات عاملات فى اللجنة. أما فيما يتعلق بتبني اللجنة التنسيقية لمطالب العاملات أشار خالد على إلى أن هذا الامر ليس مطروحاً، أى لا توجد بنود محددة ومهام عمل على أجندة اللجنة تتعلق بقضايا العاملات ولكن فى ذات الوقت تتشابك مع القضايا المثارة.

فى السياق ذاتة تحدثت رحمة رفعت المحامية بدار الخدمات النقابية والعمالية،عن أن النساء العاملات لا يحتلّن وزناً داخل الدار بحكم النشأة التاريخية للدار وسط مناطق عمالية من الرجال، كما أن العاملات كن دائما ذوات دور مساعد فى جميع الحركات الاحتجاجية. ولكن الآن مع تزايد أعداد العاملات وتفاقم أوضاعهن أصبح هناك ضرورة ملحة لارتباط النساء العاملات بالحركة النسائية والعكس بمعنى أن تضع الحركة النسائية حقوق النساء العاملات على أجندتها إذا أرادت أن تتسع لجميع الفئات النسائية المهمشة والمضطهدة.

أشارت رحمة رفعت الى أن الخطوة الأولى تبدأ من التوجه الى العاملات فى مواقعهن والاشتباك مع قضاياهن بداية من الأجور وتقسيم العمل على أساس النوع مروراً بعدم وجود الحضانات فى مواقع العمل والرعاية الاجتماعية والحصية، ثم قضية التحرش الجنسى المسكوت عنها، فعلى سبيل المثال يمكن للحركة النسائية أن تتبنى مطلب إصدار قانون لمنع التحرش الجنسى فى العمل على غرار ما تحقق فى جنوب أفريقيا على أيدى الحركة النسائية هناك، فهذا سوف يجعل المجتمع يعترف بالمشكلة وأيضا يحفز العاملة على الكشف عن الانتهاكات التى تتعرض لها لأنها سوف تدرك أن هناك نوعا من الحماية وان المجتمع سوف يقبل كلامها ويدافع عنها. نضع فى اعتبارنا أن معظم النساء اللائي خرجن للعمل ليس لتحقيق الذات ولكن بسبب الفقر، وأنهن تعرضن لضغوط شديدة بسبب أعباء الاسرة والعمل وبالتالى أصبح غير كاف المطالبه بخروج النساء للعمل فحسب بل إيضاً يجب أن نساعدها على الانخراط فى حركة للدفاع عن مصالحها؛ لأن هذا سوف يدفعها لاكتشاف ذاتها وتطوير وعيها.

نظام المعاش المبكر تمييز ضد المرأة وإهدار لحقوقها

أمنية طلال

أصبح عمل المرأة فى السنوات الأخيرة أمراً واقعاً وملموساً بفعل الظروف الاقتصادية .مع التأكيد على حق المرأة فى العمل. فهناك 25% من الأسر المصرية تعولها النساء، فضلآ عن أن غلاء المعيشة وتدنى الاجور جعل من الصعب اعتماد الاسرة على مصدر دخل واحد.

ويأتي نظام المعاش المبكر الذى طبق عام 1996 ليقضى علي طموح النساء العاملات ويدفع بها إلى البطالة، فالنساء هن الضحية الأولى لهذا النظام الذى يفرق بين الرجل والمرأة عند حساب التعويض؛ حيث حدد النظام سن الإحالة للمعاش المبكر للسيدات 45 سنة وللرجال 50 سنة، ويتم حساب المكافأة التعويضية لمن هم تحت السن على أساس: أول، السنوات المتبقية على سن 45 سنة للنساء و 50 سنة للرجال وبالتالى تحصل النساء على مكافأة تقل عن الرجال، وثانياً لا تحصل النساء على المكافأة التعويضية للمعاش المبكر كاملة، فلا تحصل غالبية النساء على المبلغ وإنما تحصل علي جزء منه بفارق خمس سنوات بينما يحصل الرجل علية كاملاً، هذه التفرقة ليس لها أى مبرر، فمن يرفع الظلم عن السيدات العاملات فى الوقت الذى ينضممن فيه إلى صفوف العاطلين؟

الخطأ فادح

والسؤال الذى يطرح نفسه ويحتاج لبحث متعمق للإجابة عنة هو ما إذا كان المعاش المبكر اختيارياً أم إجبارياً. ويحاول طلال شكر عضو اللجنة النقابية بشركة النصر للتليفزيون، وهى الشركة الأولى التى سيطبق عليها النظام الجديد للمعاش المبكر، الإجابة عن هذا التساؤل، حيث يرى أن 90% من السيدات خرجن بنظام المعاش المبكر رغم أنوفهن، فهذه النسبة من السيدات كن يرغبن فى البقاء والاستمرار فى العمل باعتبار أنه قيمتة في حد ذاته. ويضيف طلال شكر أن النساء شريكات فى نفقات الأسرة وداخلهن مهم وحيوي ولكن المعروض عليهن فى حالة عدم الخروج والقبول بالمعاش المبكر هو الانتقال إلى شركات أخرى والقيام بأعمال ليس لها أية علاقة بأعمالهن الأصلية. والأمر لا يعدو عوضاً شكلياً، فليس أمامهن الا طريق واحد وليس لديهم اختيار.

ويوضح شكر أن هذا النظام يميز ضد النساء منذ بداية تطبيقه حيث دفعت النساء للخروج للمعاش المبكر، بينما يميز النظام الذى اعلن أخيراً أيضاً ضد النساء حيث لا تحصل السيدات علي المكافأة نفسها التي يحصل عليها الرجال. ويرى أن الدولة ارتكبت خطأفادحاً بتخلصها من الاستثمارات العامة والإلقاء بهذه الخبرات الى الشارع، حيث نهر البطالة العريض فى الوقت الذى يتعنت فيه القطاع الخاص مع النساء حيث يرفض تعيينهن وبهدر حقوقهن إن تم تعيينهن.

المعاش المبكر إجباري

وتؤكد هذا الكلام رضا عبد الفتاح حاصلة على دبلوم صنايع قسم إلكترونيات وكانت تعمل بشركة النصر للتليفزيون الجارى تصفيتها حاليا، وتشير إلى أنها اضطرت للخروج للمعاش المبكر بعد قرار تصفية الشركة نظراً لأن الشركات المطروحة تبعد تماما عن محل إقامتها، بالإضافة إلى أنها تعمل في مجال عمل مختلف تماماً عن طبيعة عملها، وتقول لم أفكر يوماً ما في الخروج للمعاش المبكر إلا أن الظروف هي التي اضطرتنى ودفعنتى لذلك، فالعمل بالنسبة لى يمثل حياة فهذا النظام الذى نرفضه من حيث المبدأ، يميز ضد النساء حيث يعطى فى النهاية للرجلحقوقاً أكثر من النساء على الرغم من أن القوانين تؤكد على المساواة بين الرجال والنساء فى الحقوق والواجبات. ولكننا لم نستسلم لهذه التفرقة وكتبنا مذكرة للمطالبة بمساواة المرأة بالرجل، فهذا النظام لا ينظر نظرة موضوعية لحقوق النساء، وليس كما يقولون "ان المعاش المبكر اختياري فالمعاش المبكر إجبارى...إجبارى لانه ليس أمامنا بديل. بينما تستكمل زميلتها سهام محمد التى ظلت فى العمل لمدة 24 سنة خدمة، والتى تؤكد هى الأخرى أنها مجبرة على الخروج للمعاش المبكر فهى لا تعرف المصير الذى ينتظرها إذا لم تخرج خاصة وأنه جار تصفية الشركة وأن الشركات الأخرى غير مناسبة، بالاضافة إلى أن وضعها على حد قولها على كف عفريت وغير مستقر، كما أن الامتيازات فى هذه الشركات أقل بكثير عما كُن يتمتعن به من امتيازات.

وتشير سهام إلى أنها كامرأة لا تفضل البقاء فى المنزل بينما تفضل الاستمرار فى العمل لانه يعطيها خبرات كثيرة سواء فى العمل أو الحياة فبالرغم من كل متاعب العمل والمشكلات اليومية التى تواجه النساء وصعوبة وسائل المواصلات إلا أنها تحد متعة فى العمل. أما عن سوسن حسين والتى ظلت فى الشركة لمدة 26 سنة وكانت تعمل فى قطاع الإلكترونيات بشركة النصر للتليفزيون، فهى تقول "إن تصفية الشركة كانت سببا رئيسياً وراء خروجي للمعاش المبكر، حيث من الصعب تغيير طبيعة العمل والانتقال لمكان آخر بامتيازات أقل".

كما تشير سوسن إلى أن هذا القانون غير دستورى وينتقص من حقوق النساء على الرغم من أنهن يؤدين عملهن على أكمل وجه مثلهن مثل الرجال، بيد أن سن المعاش للنساء 45 عاما وللرجل 50عاماً يعطى للرجال نسبة أكبر فى المكافأة التعويضية ويهدر آلاف الجنيهات التى يجب تحصل عليها النساء العاملات حيث إن الواجبات الملقاة على عاتق الرجال هى نفسها الملقاة على عاتق النساء وأنا أرى أن المعاش المبكر إرهاب وليس اختيارا.

بالغ الصعوبة

وتقول صفاء مصطفى إنها خرجت للمعاشالمبكر خوفاً من تدهور أحوال الشركة التى كانت تعمل بها، خاصة أنهم يقولون إنها تحقق مكاسب وكانوا ينوون تصفيتها، وكما يقولون عصفور فى اليد ولا عشرة على الشجرة خاصة وأن الانتقال الى عمل يختلف تماماً عن تخصصى أمر بالغ الصعوبة، فعلى الرغم من أن هذا النظام يقلل من حقوق النساء الا أنه كان الحل الوحيد بالنسبة لي مع العلم أن النساء يؤدين عملهن أفضل من الرجال خاصة وأن قطاعاً مثل قطاع الإلكترونيات يعتمد على النساء لأنهن ينتجن أكثر من الرجال فى هذه الاعمال.

العاملات يؤكدن: الظروف والقوانين تدفعنا بقوة نحو المعاش المبكر
وترى شادية فوزي أن هذا النظام سيئ للغاية حيث إنها لم تستكمل سنوات الخدمة وتقل عن 19 سنة خدمة، ومعاشها هزيل – حوالى مائة جنيه – بعدما كانت تحصل على راتب معقول وحوافز وأرباح،كما تضيف أن هذا النظام الظالم والذي يفرق بين الرجال والنساء يجب أن يعدل بحيث يعطى النساء حقوقهن؛ لأنهن يقمن بالإنفاق مثلهن مثل الرجال فضلا عن أن النساء لا يشعرن بكيانهن وقيمتهن بعدما يفقدن وظيفتهن، فمعظم النساء يفضلن العمل ويرغبن فى الاستقرار إلا أن الظروف المحيطة وظروف العمل والتحولات الاقتصادية الحادثة فى المجتمع هى التى تجبر النساء وتدفعهن للخروج للمعاش المبكر والنساء تحديدا.

غير دستورى
وتعلق هالة عبد القادر مدير المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة على هذا النظام المعيب من وجهة نظرها والذي يأتي ضمن سلسلة التمييز ضد النساء فى القوانين، ويأتي هذا الجانب من النظام ليؤكد أن المجتمع لا يعتبر النساء كائناً فاعلاً فى المجتمع، كما يعتبرون أن النساء دورهن هامشى ولا يساهمن بشكل فاعل فى الدخل القومى ونفقات الاسرة، وبالتالى عندما يوضع نظام أو قانون نجد فيه تهيزاً واضحاً وصريحاً ضد النساء، ونحن نجاهد بالفعل لإزالة كل هذه الأشكال من التمييز، لأنه لم يعد يواكب العصر الذى نعيشه كما لا يتناسب مع الدور الذى تؤدية النساء التى يعتبرن فوداً فاعلاً فى المجتمع والاسرة بل دورهن أساسى فى الاسرة، والتقارير تشير الى أن 32% من الاسر تعولها النساء.

كما أن 68% من النساء شريك أساسى فى الاسرة وتساهم فى الإنفاق ورعاية الاسرة، فلا يمكن أن ينظر المجتمع للنساء هذة النظرة الدونية فهى شريك حقيقى للرجل فى هذا المجتمع بل وعنصر فاعل. ونحن من خلال المؤسسة نحاول تنقية كافة القوانين التى تميز ضد النساء بما يعوق تنمية الأسرة. و من ثم تنمية المجتمع، ونحاول الدفع نحو إعادة النظر فى المنظومة التشريعية التى تميز ضد النساء والتى تحول دون تمكين النساء وخاصة فى الجانب الاقصادى وتستكمل ميرفت أبو تيج رئيس مجلس إدارة جمعية "أمى لحقوق الانسان"والتى تؤكد أن هذا تمييز واضح وصريح، حيث أن القانون والدستور لم يحرمها من حقها في أن تتساوى مكافأتها مع مكافأة الرجل وهذا أمر مخالف للدستور الى ساوى بين الرجل والمرأة، وبالتالي إذا أقر نظام حتى ولو كان اختياريا يجب أن يساوي بين الرجال والنساء والذي يمكن أن يعيد الحق للنساء في هذا النظام غير الدستوري هو أن تتقدم إحدى العاملات بالطعن على هذا النظام وتطالب بحقها في المكافأة التي تتساوى مع الرجل لأن هذا تمييز للقانون ويخالف الدستور المبني على مبدأ المساواة.
فهل نتقدم بمساندة المنظمات الحقوقية والنسائية لمواجهة ما تتعرض له النساء من تمييز فى ما خرج علينا باسم المعاش المبكر؟

ليسوا حالات.. انظروا إلى عيونهم لتعرفوا أنهم بشر

لمياء لطفي
عندما فجرت مؤسسة المرأة الجديدة بالتعاون مع أربع منظمات أخرى قضية ازدواجية المجتمع فيما يتعلق بقضايا إثبات النسب فجرت معها آلام 14 ألف طفل بلا نسب ورائهم 14 ألف أم تقريباً يبحثن عن حقوقن وحقوق أطفالهن، ورغم تعامل البعض معهم باعتبارهم حالات وليسوا بشراً ونساً أو تناسوا أن هؤلاء الأطفال لهم حقوق ولهم معاناة تخصهم كبشر تعاملوا معهم كحالات معزولة عن إنسانيتهم، مما أتاح التعامل معهم ككتلة واحدة، رغم أن هذا ليس حقيقياً، فلكل حالة خصوصيتها ومشكلاتها وتفاصيلها المؤلمة والمحفزة.

زواج بصحيح العقد
تزوجت الطالبة من المعلن إليه بصحيح العقد الشرعي بموجب عقد زواج رسمى مؤرخ في 10/7/2002 ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ولا تزال في عصمته وطاعته حتى الآن. وقد رزقت منه على فراش الزوجية الصحيح بالصغيرة (سالمة) بتاريخ 1/7/2003، وحيث أن الطالبة دعت المعلن إليه إلى قيد ميلاد الصغيرة بمكتب الصحة المختص إلا أنه أبى وأنكر نسب الصغيرة له لوجود خلافات بينهما.

وأعتقد أن هذا التوجه هو ما جعل أحد رجال الدين يخرج في أحد برامج التليفزيون ليهاجم القانون المقترح مدعياً أنه سيجعل الـ 14 ألف عاهرة؟! مشيراً إلى النساء صاحبات القضايا-41مليوناً، وإني أسأل سيادته كيف سمح لنفسه أن يتهم 14 ألف مواطنة مصرية بالعهر دون دليل؟! لماذا لم يتعب سيادته نفسه – ولو قليلاً – ليعلم أن أكثر من نصف الحالات الموجودة في المحاكم رفعتها نساء على أزواجهن اللاتي تزوجنهن بناء على عقود زواج رسمية صحيحة لامتناعهم عن تسجيل الأطفال واستخراج شهادات ميلاد لاطفال إذا لم ينصب الأب لاستخراجها بنفسه، فإن الظروف تضطرهن لرفع هذه القضايا للاستخراج شهادات الميلاد للأطفال إذا لم يذهب الأب لاستخراجها بنفسه فإن الظروف تضطرهن لرفع هذه القضايا لاستخراج شهادات لأطفالهن.

والحقيقة أن هذا التصرف غير القانوني من قبل العاملين في السجلات المدنية يجعلنا نتساءل: من أعطاهم الحق في الحكم على كل نساء هذا المجتمع بالكذب؟ من أعطاهم الحق في حرمانهن من حقهن كمواطنات بدعوى أن الرجال فقط يملكن الحقيقة والمصداقية؟ إلا إذا كان هناك من رجال الدين من يفتي بعهر النساء دون دليل أو بحث، كيف أعطى فضيلته لنفسه الحق في اتهام المغتصبات اللاتي يعانين تعنت القانون والمجتمع مع قضاياهن فتعيش المرأة بوصمة الاغتصاب التي تلحقها دون مغتصبها، بل وتعيش معاناة رعاية طفل بلا نسب ولا وجود رسمى أو حماية قانونية، ليت فضيلته بحث وليته احترم مشاعر نساء تعانى، وأطفال يرجمهم المجتمع يومياً بلا جريرة، ولكن لكي ننظر للكوب بنصفيه الممتلئ والفارغ يجب أن نتفاءل بالعديد من الفتاوي المستنيرة التى سعت لقراءات فقهية جديدة تتواكب واحتياجات المجتمع وتغيراته.

والحقيقة يجب أن نعترف أنه لم يكن من المتوقع هذه الاستجابة السريعة من العديد من القطاعات فى المجتمع سواء الإعلاميين أو القانونيين أو الفقهاء أو التشريعيين، ولكن لا يمكننا عزل هذه الاستجابة عن الحراك الاجتماعي والسياسي الذي شجع العديد من الفئات لطرح قضايا مختلفة تسعى لتغيير المجتمع.

وجعل المجتمع يتقبل مواجهته بإزدواجية في التعامل مع العديد من قضايا المرأة. إن ما أسعدنا جداً هو الاستجابة السريعة لثلاثة من أعضاء مجلس الشعب الذين تقدموا بمشروعات لتغيير القانون منهم د. محمد خليل قويطة، وهو أول من تقدم بمشروع للقانون يسعى لتغيير المواد المتعلقة بالنسب في قانون الأحوال الشخصية بوضع تحليل الحامض النووي كدليل يتم الأخذ به فيما يتعلق بقضايا إثبات النسب، وفى حالة امتناع المدعي عليه عن عمل التحليل يكون رفضه دليلاً على ثبوت النسب، وهذا هو مطلبنا الأول في الحملة والذي تم نشره مع المطالب الأخرى في العدد السابق من نشرة المرأة الجديدة، وهي سرعة الفصل في قضايا النسب بحيث لا تستغرق أكثر من ستة أشهر عن طريق تخصيص دوائر خاصة داخل محكمة الأسرة للنسب فقط، وأن تتحمل الدولة تكلفة التحليل ويكون قرينة قطعية

تستند إليها المحكمة، اتخاذ المحكمة قراراً إيجابياً وفورياً ومؤقتاً باستخراج شهادة ميلاد الطفل / أو الطفلة يثبت فيها اسم الأم لحين الفصل في قضية إثبات النسب، ورغم عدم تبني مشروعات القوانين المقدمة لبقية المطالب إلا أن إثارة القضية على هذا المستوى يعد خطوة هامة في اتجاه نظرة المجتمع لهذا النوع من القضايا. وفي النهاية نؤكد على حق النساء جميعاً في استخراج شهادات ميلاد لأطفالهن بناء على عقود الزواج الرسمية ومعاقبة أي موظف يمتنع عن تطبيق القانون الذي يعطيهن الحق في ذلك.

اغتصاب
حيث تخلص وقائع الدعوى فى أن المستأنفة أقامت الدعوى رقم 676 لسنة 2003 شرعى كلي جنوب المنصورة بموجب صحيفة مودعة ومعلنة قانوناً طلب في ختامها الحكم على المستأنف ضده بثبوت نسب البنت المذكورة بالصحيفة إليه وأمره بعد التعرض لها في ذلك مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة.

وذلك على سند من القول حاصلة أن المدعي عليه هتك عرض المدعية، وتحرر عن ذلك المحضر رقم ... لسنة 2000 جنح طلخا، وقضى فيه بإدانته بالحبس سنة مع الشغل وتأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم 3376 لسنة 2002 جنح المنصورة – وأن هذا الاعتداء نتج عنه طفلة صغيرة تدعى هاجر أن المدعى عليه ينكر نسب تلك الصغيرة إليه الأمر الذي حدا بها لإقامة دعواها بالطلبات آنفة الذكر.

زواج شرعي
على يد مأزون قسم الخليفة دخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج، ومازالت في عصمته حتى الآن وظلا معاً زوجين متحابين لأكثر من عشر سنوات دون إنجاب، إلا أن مشيئة الله أرادت لها الإنجاب مع زوجها وفي 10/8/1999 رزقت بطفل اسمته علاء ،وعند إبلاغ زوجها المعلن إليه بخبر إنجابهما هذا الطفل لم يفرح لذلك، بل وأكثر من ذلك ودونما أي أسباب رفض أن ينسب الطفل المولود إليه وأصر على ذلك إصراراً شديداً، ولعجزها وقلة حيلة الطالبة وأمام هذا الطعن المتعسف كانت مضطرة إلى أن تكتب الطفل باسم وهمى وهو/ علاء على، وظلت ترقب نمو الطفل وترعاه بعينا وقلبها بسبب عدم معرفتها أسباب رفض والده الاعتراف بنسبه إليه، ولم تجزع لذلك ولم تيأس في محاولة إرجاع والده عن قراره هذا بكافة الطرق الودية وأي طريقة تجعله يرجع عن قراره المتعسف، ولما أعيتها الحيل قامت برفع هذه الدعوى.

الطفل فى دار الرعاية
بموجب العقد الشرعي المؤرخ في 12/3/1986 تزوجت الطالبة من المعلن إليه ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج، وظلت الحياة الزوجية مستمرة بينهما حتى رزقت منه على فراش الزوجية بالصغيرة ميادة بتاريخ 7/6/1997، ونظراً لحدوث خلافات زوجية عديدة بين الطالبة والمعلن إليه فوجئت به ينكر نسب الطفلة الصغيرة ميادة مما حدا بها لإيداعها دار رعاية تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية تحت اسم ميادة السيد مجدى.
وحيث إنه والحال كذلك فإنه يحق للطالبة إقامة تلك الدعوى بطلب الحكم لإثبات نسب الصغيرة ميادة إلى أبيها المدعي عليه مع أمره بعدم التعرض للمدعية والصغيرة كذلك.

حركة نسائية ديمقراطية من أجل وطن حر

لمياء لطفي
"حركة نسائية ديمقراطية من أجل وطن حر" كان هذا شعار مؤتمرنا، الذي أقيم في الفترة من 18 إلى 20 ديسمبر 2005. كان هدف المؤتمر الخروج ببرنامج حد أدنى للحركة النسائية يتم الالتفاف حوله لمحاولة جمع الحركة النسائية حول أهداف ورؤى تتيح لها أن تكون حركة نسائية قوية.

ناقش المؤتمر عدداً من المحاور بدأت بمحور العلاقة بين الحركة النسائية والدولة والذي تناول فيه المتحدثون الدولة وما يحدث فيها من إرهاصات تبدو كتحول ديمقراطي وتأثير هذا التحول على قضايا النساء. وقد طرح الدكتور محمد السيد سعيد تجربة عدد من الدول التي وصلت فيها المرأة للبرلمان وقد وصل إلى نتيجة مفادها أنه من الغريب أن الدول التي تخضع للحكم الشمولي تحصل فيها النساء على حقوق أكثر مما تحصل عليه النساء في الدول الديمقراطية، و هو – رغم ذلك – مع الاستمرار على طريق التحول الديمقراطي، لأنه يرى أن هذا التحول مع الوقت سيمكن النساء من الحصول على حقوقهن السياسية.

وقد ناقشت مرفت حاتم في ورقتها وضع النساء خاصة في العصر الناصري، وكيف حرم الضباط الأحرار النساء من الوصول إلى حقها السياسي، وتناولت موقف درية شفيق وزميلاتها، كما عرضت لسيطرة الدولة على الحركة النسائية بما أسمته بنسوية الدولة بحيث حرمت الحركة النسائية المدنية من رفع صوتها للمطالبة بحقوق النساء، وقد ناقشت في نهاية ورقتها ما تعاني منه المنظمات الأهلية عموماً والمنظمات النسائية بشكل خاص، خاصة مع وجود قانون جمعيات مقيد للحريات.

وفي محور آخر تناول عمر عبد الرحمنفي ورقته أفكاراً حول الحركات السياسية والحركات النسائية في مصر، وركز في عرضه على العصر الحديث والحركات السياسية وموقفها من الحركة النسائية "كحركة كفاية مثلاً واللجنة الشعبية من أجل التغيير" كما طرح نماذج الشارع لنا وتجمع المنظمات النسائية من أجل التغيير، وقد أثيرت مناقشات حول عدم وجود مطالب النساء على أي من أجندات الحركات الساعية للتغيير في مصر، بل إنها ليست موجودة حتى على أجندة المؤسسات الحقوقية. واعترفت نهاد أبو القمصان، مؤسسة المركز المصري لحقوق المرأة في مداخلة من القاعة، بأن المنظمات النسائية تخضع في الكثير من الأحيان لابتزاز الحركات السياسية والحركات الحقوقية الأخرى الأمر الذي يقلل من تميزها ووصولها لمطالبها النسائية.

الفضاء العام والخاص
وكان المحور الثاني حول الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة وموقفها من قضايا النساء، وقد احتل الاتجاه الفكري الديني وخاصة والإخوان المسلمين عديد من محاور المناقشة، وقد أثير أكثر من مرة موضوع أهمية التواصل بين الحركات النسائية الإسلامية إن جاز التعبير وبين الحركة النسائية ذات التوجهات المختلفة، وقد أثارت الأستاذة فريدة النقاش العديد من النقاط حول توجه مكتب الإرشاد للإخوان المسلمين من قضايا النساء مستخدمة الفتاوي الأخيرة التي صدرت عنه كوسيلة لتحديد هذا التوجه، وخلصت إلى أن التيار الإسلامي يسعى إلى لإعادة النساء إلى منازلهن وحرمانهن من الحياة العامة والحياة السياسية، كما عرضت د.

أميمة أبو بكر لما يسمى بالنسوية الإسلامية وقد عرضت لهذا التيار الفكري في داخل مصر وخارجها، وكيف أن هناك من النساء في الحركات الإسلامية من يرفضن استخدام لفظ النسوية، وهناك من يقبلها ولا يجد غضاضة في استخدامها.

والجانب الرافض لهذه التسمية يبرر هذا الرفض بأنها جاءت من الغرب أو الآخر المهيمن المستعمر، وقد أثير عديد من المناقشات التي تناولت المفاهيم الدينية والفرق بين الشريعة والفقه، وأهمية البحث عن تفسيرات فقهية للشريعة تتناسب وحقوق النساء، وفي أثناء هذه المناقشات طرح سؤال: لماذا لا يتم البحث عن وضع الرجل داخل الخطاب الإسلامي وماذا يجب أن يفعل ليكون رجلاً صالحاً؟ وعرضت د. أميمة أبو بكر أن القراءة للنسوية الإسلامية لن تجعلنا بعد ذلك بعد ذلك نلقي بتبعة كل مشكلات المرأة على الإسلام.

وقد أثير أيضاً تحت هذا المحور موقف التيار اليساري والتيار الناصري وقد دارت مناقشات عدة قادتها ورقة كل من أمينة النقاش وأمل محمود ويسري مصطفى، وقد أختلفت الآراء وتنوعت بين من يرى الحركة اليسارية لا تهتم بقضايا النساء ولم تلتفت إليها إلا عندما أثيرت من جانب التيار المحافظ، وقد اتخذ اليسار موقف المدافع عن هذه القضايا وإن كان في بعض الأحيان ومن خلال بعض الكتابات يأخذ موقفاً رجعياً من هذه القضايا في مقابل القضايا القومية فيربط مثلاً بين قضية الختان وقضية تحرير فلسطين ويدعو للتركيز على القضايا القومية. وكان هناك من يرى أن اليسار المصري اهتم بقضايا النساء وطالب بالعديد من الحقوق وبين من يرى أن اليسار المصري اهتم بقضايا المرأة والأفكار المستنيرة.

وكذلك طرحت العديد من الأفكار المتعلقة بالتيار الناصري أو مرحلة ما بعد ثورة يوليو، ولم يخل الأمر أيضاً من اختلاف بين من يرى أن الناصرية أعطت النساء الكثير من الحقوق وبين من يرى أن التيار الناصري رغم إعطائه للنساء حقوقاً في الفضاء العام إلا أنه كان يهدف من ذلك مصلحته في خروج النساء إلى العمل وبناء المشروع القومي، ولذلك إلى فقد ترك معاناة النساء في الفضاء الخاص أوفي داخل الأسرة دون محاولة إيجاد حلول لها. وأن الناصرية بما تمثله من طريقة حكم شمولية حرمت النساء والعديد من القوى القومية من التنظيم الأمر الذي جعل منح الدولة لبعض الحقوق للنساء أمراً مشروطاً بمصلحتها، لا توجد قوة للدفاع عن هذه الحقوق لذلك يمكن حرمانهن منها بسهولة.
وقد تم تحت هذا المحور طرح موقف الحركة الليبرالية من قضايا المرأة ولكن بشكل عابر لم يثر العديد من المناقشات.

ثم أيضاً تناول الحركة العمالية وتقاطعها مع الحركة النسائية وتأثير علاقات النوع على شروط عمل النساء، وكيف أن هناك تراجعاً في العديد من حقوق العاملات خاصة مع ما يسمى بإعادة الهيكلة، ونتيجة لتطبيق قانون العمل الموحد.

وطرح العديد من قضايا النساء العاملات وغياب تنظيم عمالي يحمي العاملات والعمال في ظل شروط عمل مجحفة، وطرح العديد من المشكلات التي تواجه العاملات وتشكل تمييزاً لهن كعدم تساوي الأجور و حصرهن فى قطاعات عمل معينة وحرمانهن من العديد من حقوقهن وتعرضهن للتحرش الجنسي في العمل، الأمر الذي يشجع على حرمان النساء من العمل وأجمع الجميع على أن الغالبية العظمى من النساء تلجأ للعمل لتدني المستوى الاقتصادي وحاجة الأسرة لأجر المرأة من العمل، كما طرح تساؤل: هل بالفعل ساعد خروج المرأة للعمل في تحسين وضعها داخل الأسرة. وتقريباً أجمعت القاعة أن هناك العديد من المعوقات أمام حدوث مردود إيجابي للعمل على وضع النساء داخل الأسرة. يجب التفكير في هذه المعوقات وكيفية حلها.

المسكوت عنه
في إحدى الجلسات الساخنة تم مناقشة بعض القضايا المسكوت عنها كالحقوق الجنسية للنساء وحق الإجهاض، وقد تم عرض ما المقصود بالحقوق الجنسية للنساء وطرح العديد من هذه الحقوق التي تتعلق بالختان والإجهاض والاغتصاب والتحرش الجنسي وموضوع قانون الزنا.

وقد كانت المناقشات متنوعة ومختلفة، حيث طرح أهمية الالتفات لهذه القضايا والحديث عنها وفتح حوار طويل، يمكننا من الحصول على حقوق المرأة الجنسية أو الإنجابية كما فضل البعض تسميتها، وقد عرضت د. هالة الدمنهوري لقوانين الإجهاض وموقف المشرعين منها، كما عرضت لموقف الفقهاء وعرضت للقوانين المختلفة للدول الإسلامية وكيف أن هناك تباين بين القوانين من الإباحة المطلقة إلى التقييد الكامل كما يحدث في مصر، وعرضت لموقف المرأة الجديدة في مؤتمر السكان كما عرض حسام بهجت لموضوع الخطاب المحافظ واتخاذ الحركة النسائية لموقف غير إيجابي في هذا الموضوع مما يخلي الساحة للتراجع عن بعض الحقوق التي حصلت عليها النساء خاصة في مقررات مؤتمر بكين والذى تم التراجع عن كثير منها فى مؤتمر بكين + 5 نتيجة لعدم وقوف الحركة النسائية بقوة للحفاظ على هذه الحقوق.

حركه نسائيه ديمقراطية من أجل وطن حر

بيان المؤتمر

بعد عقدين من تنامي العمل النسائي في مصر، وفي ظل ما شهده عام 2005 من تعدد أشكال النضال النسائي، جاء المؤتمر الأول لمؤسسة المرأة الجديدة تحت شعار "حركة نسائية ديمقراطية من أجل وطن حر"شعار يربط بين القضايا النسوية والقضايا العامة في اللحظة التاريخية الراهنة التي يمر بها الوطن، وحظي هدف المؤتمر "العمل من أجل برنامج حد أدنى للحركة النسائية المصرية ديمقراطية، بتأييد واسع بين مختلف المجموعات التي شاركت في أعماله على مدى ثلاثة أيام من خلال برنامج مكثف تناول أبرز التحديات التي تواجه توسع الحركة النسائية المصرية وتنامي فاعليتها، خاصة في الارتباط بكل الفئات التي تنتمي إليها النساء المصريات فكرياً أو طبقياً أو جغرافيا.

إننا نرى أن هذا المؤتمر قد تجاوزت فعالياته إطار منظمة نسوية واحدة، فقد كان المؤتمر تجمعاً متميزاً لكل الاتجاهات ليس فقط في العمل النسائي المصري، ولكن بين المهتمين والمهتمات بقضايا الوطن عموماً وبقضايا التحول الديمقراطي، وبقضايا النساء على وجه الخصوص، الأمر المهم أن المؤتمر شهد عودة عديد من الوجوه كانت قد اختف لفترة طويلة من العمل العام، نتيجة للإحباط من حالة الركود العام، ولكنها ربما استشعرت أن الوضع خطير وأن هناك حاجة ماسة إلى تعبئة جميع الطاقات. كما كانت السمة الأساسية للمؤتمر هي اتساع مساحة الوجود المستنير، من اتجاهات فكرية وسياسية متنوعة، وهو ما يؤكد على أن هذا الوطن مازال بخير.

لقد طرحت جلسات المؤتمر عدداً من القضايا المهمة، التي وإن كان ثمة شبه إجماع عليها بين المشاركات والمشاركين إلا أنه كان هناك أيضاً وعي واضح بالحاجة إلى تعميق كل الأمور التي طرحت، وبلورتها؛ وأنه لا توجد إجابات جاهزة، أو وصفات سحرية، بل لابد من العمل الجماعي عليها، وتطوير الآليات اللازمة لتنفيذها عبر نضال مشترك يثمن ويعمق مفهوم التعددية ويتسع لكافة القوى الديمقراطية المهمومة بقضايا النساء.

هذا وقد أشار البيان الختامي للمؤتمر:
• الحاجة إلى إعادة بلورة وصياغة الديمقراطية من منظور نسوي، تضميني وليس إقصائياً، يمكن لكافة القوى الاجتماعية المهمشة أن تعبر عن نفسها وتشارك بشكل فاعل في الإصلاح الديمقراطي بما يتجاوز الجدل حول التقنيات ويعكس مصالح هذه القوى وعلى رأسها النساء.

• أهمية بلورة خطاب نسائى متعدد الجوانب، ينظر إلى كل الجوانب التي تخصنا كمواطنات ونساء، ولا يفصل بين العام والخاص، بل يعتبرهما امتداداً لبعضهما البعض، ويكون قادراً على عدم الخضوع للابتزاز؛ ويتضمن في الوقت نفسه قضايا الوطن من منظور نسوي، ويسعى إلى إحداث التغيير في الموروث الثقافي الذي يكرس التمييز ضد النساء، ويراعي استعمال لغة قادرة على التأثير وتعبئة النساء والرجال.

• أهمية مزيد من الالتحام بالقواعد النسائية الجماهيرية والشعبية، لضمان تضمين أصواتها، واحتياجاتها وتطلعاتها (عاملات من جميع الأنواع، فلاحات، ربات بيوتن نساء من مختلف الطبقات الاجتماعية، ومن انتماءات فكرية متنوعة). بما يساعد النساء في مختلف المواقع على تنظيم أنفسهن بالأشكال التي تتناسب مع احتياجاتهن.

• إن كثيراً من القوى الفكرية والسياسية لم تتبن قضايا النساء المصريات ضمن أولوياتها، بل خضع معظمها للمساومات السياسية على حقوق النساء، وأشار المشاركون والمشاركات إلى أن النضال النسائي المستمر أمر حاسم لتضمين قضايا النساء في برامج عمل مختلف القوى السياسية والاجتماعية، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني.

• أهمية وجود شكل من أشكال التنظيم المستقل للحركة النسائية، على أن يكون ذا طبيعة تعددية؛ يضم جميع القوى المؤمنة بالديمقراطية والحقوق المتساوية للنساء، ويبني على نضالات النساء المصريات، ويمثل إضافة لكل الجهود القائمة.

• الاحتياج لوضع أسس ومعايير التحالفات، التي يمكن بناؤها مع كل القوى الديمقراطية التى تضع ضمن أولوياتها الدفاع بوضوح عن مصالح وقضايا النساء.

• إننا نشعر بأننا في مفترق طرق وأمام لحظة تاريخية فاصلة؛ ليس فقط للوطن ولكن أيضاً أمام نضال النساء المصريات، فإما أن يكون هناك حركة نسائية أو لا يكون، وفي إطار هذا التحدي نؤمن بأن وجود حركة نسائية قوية سوف يضفي بعداً جديداً أكثر إنسانية وتقدماً وتوراً على المجتمع ككل، وسوف يساعد على تلاحم الحركات الاجتماعية المتعددة في نضال متنام من أجل تقدم هذا الوطن. وإننا نرى أن هذا المؤتمر هو حلقة من حلقات إعداد أجندة نسوية من أجل حركة نسائية ديمقراطية لا تساوم على حقوق النساء.

نساء بلا مأوى

تحقيق: نجوى إبراهيم
بعد تزايد معدلات العنف الا سرى ضدها لم يكن حادث قتل الطالبة "شيماء" بالصف الثالث الثانوي لأخيها مع سبق الإصرار والترصد – لتخرج من سجنها الذي فرضه عليها... مجرد حادث فردي عابر، ولم يأت مصادفة ولم يكن الأول ولن يكون الأخير في مجتمع استشرى فيه العنف ضد النساء.

ورغم محاولات البعض تهوين الأمر فإن المشاهد الحياتية التي تعبر عن العنف الواقع على النساء تكتظ بها صفحات الحوادث بالصحف والمجلات يومياً، تمتلئ بها آذان الصديقات عندما يفيض بهن ويحتجن إلى الفضفضة، وربما الأكثر من هذا مشاعر الظلم والإيذاء التي تملأ صدور النساء ولا يستطعن أن يبحن بها، خاصة عندما يقع العنف عليهن من داخل الأسرة سواء من الزوج أو الأب أو الأخ وأحياناً من الابن.

فالنساء في مجتمعنا الشرقي يحظين بنصيب وافر من العنف والإيذاء سواء الاسرى أو المجتمعي بل والقانوني أيضاً، وأثبتت الدراسات أن 95% من ضحايا الجرائم هم من النساء.
كما أوضحت الدراسات التي قامت بها الجمعيات الأهلية التي تعمل في قضايا النساء أن 75% من العنف ضد النساء عنف أسري ويمارس يومياً، وأن 35% يتعرض ، للضرب من أزواجهن، وأن الحمل لايحمى النساء من العنف، كما أن 69% من هذه الحالات يتم ضربهن لمجرد الرد على الزوج بلهجة لا تعجبه، وأن 10% من هذه الحالات عنت أضراراً جسيمة استدعت دخلاً طياً.

ورصدت بعض منظمات المجتمع المدني المهتمة بالنساء حالات بعض النساء واللاتي يحتجن إلى حماية من العنف ... فإحدى السيدات لجأت إلى جمعية نهوض وتنمية المرأة تروي قصتها بأنها لم تنجب وعاشت مع زوجها 17 عاما،ً وفي النهاية طردها من منزل الزوجية، وتعيش الآن في بيت أخيها، وتجوب الشوارع حتى منتصف الليل بعد عملها لأن زوجة أخيها لا تريدها إلا لتنام ،وسيدة أخرى اضطرت للزواج من رجل غير متعلم ومعه زوجة أخرى لتخدمها مقابل أكلها ونومها لأنها لم لم تجد لهامكاناً آخر.
كما استقبل مركز النديم للتأهيل النفسي عداً كبيراً من النساء المعنفات اللائي يحتجن إلى مأوى منهن سيدة لديها أربعة أطفال توجهت للمركز وتروي قصتها قائلة: إن زوجي دائم الاعتداء علي مرة بالضرب ومرات بالسباب بأفظع الألفاظ وأخيراً تزوج علي وطردني من بيتي أنا وأولادي، وأهلي رفضوا أن أعيش معهم بأولادى، وعندما ذهبت له مرة أخرى هددني بالقتل لو رآني مرة أخرى، وأنا الآن لا أجد مكاناً أذهب إليه ولا مورداً للرزق أنفق منه على أولادي.

مراكز حماية النساء
هذه الحالات وغيرها الكثير تحتاج إلى حماية من العنف، هذا بالإضافة إلى مئات السيدات اللائي يتم طردهن من منزل الزوجية عندما يصلن لسن 40 و 50 سنة، لأن أزواجهن قرروا الزواج مرة أخرى، وهؤلاء السيدات لم يعدن حاضنات، أي انتهت فترة حضانتهن، لذلك فقدن شقة الزوجية.

حاولت وزارة الشئون الاجتماعية – سابقاً – مواجهة هذه المشكلة بتوفير بعض الأماكن البديلة للنساء المعنفات، وذلك بعد ضغط الجمعيات الأهلية، ولكن الوزارة اكتفت بإنشاء ستة مراكز فقط لاستضافة وحماية النساء.

توضح "عائشة عبد الرحمن عزبان" المديرة العامة للإدارة العامة لشئون المرأة أن حماية النساء من أشكال العنف من الأهداف التي تسعى إليها الوزارة لمحاربة العادات والتقاليد الاجتماعية السلبية التي تقوم على إرساء كافة أشكال العنف وخلق وعي مجتمعي رافض لها، ولذلك تم إنشاء هذه المراكز لاستضافة النساء المعنفات والتي لها ظروف خاصة وطارئة نتيجة عوامل اجتماعية مثل التفكك الأسري، للعمل على حمايتها من الانحراف ومساعدتها على تخطي الصعاب، وحل مشكلاتها وتوفير الرعاية لاجتماعية والصحية والمهنية والثقافية لها، وتنمية مهاراتها واستثمار طاقاتها.

شروط القبول
وحول الشروط المحددة للقبول داخل هذه المراكز أوضحت "عائشة عبد الرحمن": إننا نقبل النساء المعنفات بعد سداد الرسوم لا تتجاوز ربع الدخل في حالة وجود دخل لها، أو تحديد ذلك وفقاً لما يسفر عنه البحث الاجتماعي، ويتم إعفاؤها من هذه الرسوم إذا كانت لا تعمل وليس لديها معاش شهري، ويجب أن تكون مستوفاة لشروط اللياقة الصحية والخلو من الأمراض المعدية أو المزمنة وقادرة على خدمة نفسها، ويتم استضافتها من 3 إلى 6 شهور وتحاول في هذه الفترة أن تحل مشكلاتها، أما بالنسبة لعدد المراكز فهي لاتزيد عن 6 مراكز بمحافظات القاهرة والجيزة وبني سويف والدقهلية، وهناك مراكز بالإسكندرية وتتسع كل دار لعدد 50 سيدة.

وأكدت "عائشة عبد الرحمن" على أهمية دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال المرأة لمساعدة الوزارة من أجل التعرف على السيدات اللائي يحتجن إلى هذه الخدمة، كما أن هذه المراكز يتم إسنادها للجمعيات الأهلية لتتولى إدارتها تحت إشراف الوزارة.

عدد ضئيل
أما "د. ماجدة عدلي" المنسقة العامة لمركز النديم فتؤكد أن هناك نحو 46% من السيدات يتعرضن للعنف ضد النساء والطرد والإهانة والضرب، وهذا العنف ضد المرأة يمارس في كل الطبقات الاجتماعية ليس ضد ربات البيوت فحسب، ومعظم الحالات التي لجأت إلى المركز أكدن أنهن تعرضن لشتى صنوف العنف ثم تم طردهن من شقة الزوجية، ونظرة المجتمع إلى المرأة هي التي تجعلها تتحمل الإهانة والعذاب، فهي دائماً ينظر إليها على أنها الكائن الأدنى، ولذلك فإن المرأة التي يتم طردها من شقة الزوجية أو الفتاة التي تهرب من قسوة الأب أو من العنف الواقع عليها من الأخ من واجب الدولة أن توفر لها دوراً لإعانتها وأن تتواجد هذه الدور في جميع المحافظات.

وتشير "د. ماجدة عدلي" إلى أن الوزارة اكتفت بإنشاء عدد ضئيل جداً من هذه الدور لاستضافة السيدات بهدف حمايتهن من الانحراف، رغم أن زيادة عدد هذه الدور لم رمهم جداً من أجل حماية النساء من العنف وليس الانحراف، لأن السيدة التي تفكر في الانحراف لا يمنعها شيء.

وتعترض "د. ماجدة" على بعض الشروط التي يتم القبول بها في مراكز استضافة النساء وأهمها أن الدار لا تقبل السيدة بأطفالها، وإذا زاد عمر الطفل على سنتين فلا يجلس مع أمه بل يذهب إلى دار الرعاية ويعيش كما لو كان يتيماً، كما أنها لا تقبل الفتيات القاصرات اللائي تجبن الشوارع، وتقوم باستبعاد السيدة من الدار بعد حوالي 6 شهور من إقامتها، فإذا لم تحل المشكلة فأين تذهب هذه السيدة؟

مطلوب قانون
أما "أمل عبد الحميد" – محامية بمركز النديم – فترى أن العنف الذي يمارس على النساء يزكيه الزوج والآباء والأبناء الذكور ضد زوجاتهم وأمهاتهم وأخواتهم وبناتهم، وهذا يجعل البيت من أخطر الأماكن التي تتعرض فيها النساء للعنف، وهذا يجعلنا نحاول أن نجد تشريعاً يحمي النساء من العنف الأسري، خاصة وأن إنشاء دور لحماية المرأة من العنف الواقع عليها لا يحميها بالدرجة الكافية، فرغم ان هذه المراكز آمنة، فإن النساء يعيش، فيها بشكل مؤقت، كما أن من حق الزوج اصطحاب زوجته في أي وقت ولن يقدر أحد أن يعترض طريقه، وفي هذه الحالة يمكن أن تتكرر حالات العنف ضد النساء، وهذا لا يعني إننا ضد التوسع في إنشاء هذه المراكز ولكننا قمنا بإعداد مشروع قانون لحماية النساء من العنف الأسري. ويلزم هذا القانون وزارة التضامن الاجتماعي بتوفير أماكن للحماية والإيواء للمجني عليهن من ضحايا العنف الأسري.

الحماية من الجريمة
أما "د. سامية خضر" – استاذة ورئيسة قسم الاجتماع بكلية التربية جامعة عين شمس فتشير إلى أن أسباب العنف الأسري اجتماعية نفسية بالدرجة الأولى فتنشئة الولد ترسخ لديه مفهوماً ليقوم على معالجة المشاكل بالعنف وتميزه على البنت، وسلطته عليها، أما الأسباب النفسية فتدور حول انخفاض تقدير الزوج لذاته وعدم ثقته بنفسه وهروبه من مواجهة الذات إلى العنف تجاه زوجته، ولذلك فإن العنف الأسري يمثل ظاهرة مخيفة داخل "الأسرة" ،تعاني منه النساء المتعلمات المنتميات للعائلات والفقيرات على حد سواء.

واللافت للنظر أن معظم السيدات يتحملن هذا العنف خوفاً من كلام الناسوحفاظاً على البيت، ولكن استمرار العنف الواقع على المرأة يجعلها ترتكب أفظع الجرائم وكل ذلك نتيجة لقهر الزوج، وكثيراً ما نقرأ في الصحف عن فتيات يقتلن إخوانهن، وزوجة تقتل زوجها بالسم وتقطعه. كل هذا نتيجة للضغوط التي تقع على المرأة، فهي تحتمل إلى درجة معينة، ثم تصبح فريسة للضياع والانحراف.

ولذلك ترى "د. سامية خضر" أن دور الدولة والجمعيات الأهلية والمجتمع بأسره حماية النساء من هذا العنف، ولابد أن تجد هذه المرأةالمعنفة مكاناً تعيش فيه آمنة على حياتها. ولذلك فإن هذه المراكز فكرة جديرة بالاهتمام، ويجب توسيعها وانتشارها خاصة وأن العنف ضد المرأة في تزايد مستمر. ويجب أن تحاول هذه المراكز التصدي لقضايا العنف ضد النساء، وخلق اتجاه إيجابي لمواجهة هذه القضية، وتمكين المرأة بمقاومة أساليب العنف التي تمارس نحوها من خلال توعيتها

بالقوانين وحقوقها كإنسانة وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها وتوعية المجتمع بخطورة المشكلة وأثرها على النساء والمجتمع معا.

وتطالب "د.سامية" بضرورة أن يتم توجيه النساء داخل هذه المراكز للخروج إلى العمل وعدم الخمول في البيت حتى لا تصل إلى هذا المصير المحتوم، فيجب الا تكون مستسلمة للزوج وتجلس في البيت حتى تهان كرامتها وآدميتها.

ضرورة لحماية المرأة

ولأن مجرد وجود عدد من مراكز استضافة المرأة المعنفة أثار غضب أعضاء لجنة الشئون الدينية والاجتماعية بمجلس الشعب معتبرين أن هذه المراكز مخالفة للمبادئ الاجتماعية المصرية ولا صلة لها بالشريعة الإسلامية، فكان من الضروري أن نتعرف على رأي الدين في هذه المراكز يقول "د. عبد المنعم البدري" – أستاذ أصول الدين بجامعة الأزهر إن الطاعة واجبة على الزوجة نحو زوجها ومقابل هذا حقها في أن يعاشرها زوجها بالمعروف حتى في حال كراهيتها لها؟ وإذا ثبت أن الزوج لا يقوم بواجباته نحو زوجته سواء بالتقصير في الإنفاق عليها أو إيذائها بدنياً ونفسياً فقد سقط في مقابل ذلك حقه عليها وواجبها نحوه بالطاعة، ويصبح للزوجة الحق في طلب الطلاق وحماية ولي أمرها، وفي حالة تخلي الأهل عن الزوجات تصبح هذه المراكز ضرورة لحماية المرأة، فهذه المراكز مكانها مثل دور رعاية الأيتام الذين لا يوجد لهم مأوى فيتم رعايتهم حتى لا يتعرضوا للانحراف في الشوارع.

ويشير "د عبد المنعم البدري" إلى تفشي ظاهرة عنف الأزواج ضد زوجاتهم موضحاً أن مثل هذه الظواهر غريبة على مجتمعنا والدين بريء منها، لأن الزواج ألفة وسكينة ومودة ومشاركة يحاول الطرفان فيها حماية الأسرة وحماية مصالح جميع أفرادها وعندما تتلاشى هذه الأسس وتنهار العلاقات الأسرية يجب مناصرة المرأة خاصة إذا كانت مقهورة ووقع عليها العنف، والوقاية دائماً خير من العلاج.

خواطر على الطريق
زهرة

نولة درويش

كلما قدت سيارتي يراودني خاطر، أغذيه حتى يلهيني عن الواقع المرير الذي يحيط بأي سائق – أو مار – في شوارع قاهرة المعز. وحينما أصل إلى مقصدي يتلاشى الخاطر شيئاً فشيئاً أمام أثقال الواقع وهمومه. قد يكون الخاطر حلماً، أو ملاحظة عابرة على الطريق، أو كلبوساً أجتره أو قضية تستدعي الانتباه والتدخل؛ وفي كل الأحوال يبقى معي هذا الخاطر طوال الطريق.

منذ عدد قليل من السنوات لاحظت تزايد ظاهرة بنات ونساء الشوارع. أراهن في إشارات المرور وتحت الكباري العلوية، بعضهن في بداية المراهقة يحملن على أكتافهن طفلاً رضيعاً، البعض الآخر مسنات لا يكدن يقفن على الأقدام، يضطرون إلى الجلوس على حافة أي رصيف لالتقاط الأنفاس، وهناك هذه الطفلة الجميلة التي أراها يومياً في طريق عودتي إلى المنزل. بداخلي أسميها زهرة، ملامحها دقيقة، جسدها قليل، في الشتاء تحمل المناديل الورقية وفي الصيف تحمل عناقيد الفل والياسمين التي لم تتحل بها أبدا. أخاف عليها من أي من قائدي السيارات المتهورين الذين أصبحوا يحصدون أرواح المواطنين المصريين بمعدلات تكاد تدخل في موسوعة "جنيس".

ترى ما الذي دفع بهؤلاء الفتيات إلى الشوارع؟ ومنذ متى ارتضت الأسر المصرية – المتشبعة بالقيم الذكورية والأبوية التي تدعى "حماية" البنات فقامت تقليديا بإخفائهن خلف جدران وأسوار المنازل – أن تكون البنت في الشارع؟
إنه –بلاشك – الفقر المدقع الذي تعيش فيه نسبة مهمة من سكان مصر. أو أن هؤلاء الأطفال بدون هوية يعترف بها المجتمع لأنهم "أولاد حرام" ولكنهم في كل الأحوال لم يولدوا وقد اختراوا مسبقاً الحياة في الشارع.

وفي ظل تراجع توافر الخدمات المجانية أمام هذه الفئات، لم يعد هناك مجال لترف إرسال أطفال الفقراء إلى المدارس، بل لم تعد هناك إمكانية لإطعامهم، أصبح عليهم حتماً العمل، أو التسول أو بيع مناديل الورق وعناقيد الفل، أو ممارسة ما يسمى بالرذيلة.

وأتساءل: إلى متى ستظل الابتسامة على وجه زهرة، وإلى متى سيظل وجهها وجه طفلة بريئة؟ غداً أو بعد غد، ستصدمها سيارة، أو يغتصبها أحدهم، أو تقبض عليها الشرطة وتودعها في مكان لن تكون فيه بمأمن من كل هذه المخاطر،أو تجد فسها حاملاً لطفل لا تريده، سيصبح بدورهطفلاً من أطفال الشوارع.
إلى زهرة وكل الزهرات أهدي هذا العامود.

فلنحمي المغتصبات من الإنجاب

ريما الخفش

الحق فى الإنجاب هل هو فقط في التقرير متى ننجب؟ أم يمكن أن يشمل الحق في ألا ننجب؟ ولكي تشاركوني القرارا سأحكي لكم قصتي !!..
قصتي قصيرة لم يتهتم بها أحد، فأنا فقيرة، وابنة أب ،أم فقيرين ونحن حياتنا ولا تهم أحداً.

لكن ما حدث لي في الأشهر القليلة الماضية هو ما غير حياتي ودفعني لطرح قصتي عليكم، فكنت- ولأيام كثيرة مضت – أعمل بائعة في محل للملابس الراقية، وكنت أعمل من العاشرة صباحاً حتى العاشرة مساءً يومياً، وأحرص على أن أبدو نظيفة ومهندمة طوال الوقت حتى يرضى علي صاحب المتجر وأحافظ على عملي وعلى دخلي الذي يعتبر الركيزة المهمة في الإنفاق على أسرتي المكونة من أب وأم وثلاثة إخوة أصغر مني، كنت أول كل شهر أقتطع من أجري – المائعة وخمسون جنيهاً – خمسة وعشرين جنيهاً كمصروف لانتقالاتي ونفقاتي الخاصة، وأعطي المتبقي لوالدتي لتضعه مع دخلها ودخل والدي في مصروف البيت حتى نضمن ألا نعاني الجوع نحن الستة، وكنت كثيراً ما أنقم بشدة على الفقر، وعلى أوضاعنا وعلى الحاجة الشديدة التي نعاني منها طوال الوقت، مع أننا نعمل ونكد ونحتمل ظروف العمل وأصحاب العمل، وكنت بدأت أعتاد الأمر، وذات يوم كنت عائدة من عملي متعبة وجائعة، وكانت الساعة تقترب من الحادية عشر مساء

حين كنت أقترب من الحي الشعبي الذي نسكن فيه وإذا بشابين – طول بعرض – يعترضان طريقي،وحاولت أن أصرخ فكتم أحدهما أنفاسي وشدني الآخر إلى منطقة مهجورة قريبة،وضرباني ضرباً عنيفاً ومزقوا ملابسي، ومزقوا معها إحساسي بالحياة و بالأمان، بالحب وبالخير، وتناوبا ضربي واغتصاب جسدي النحيل الضعيف بلا رحمة، وأنا بلا جدوى أحاول مقاومتهم ،أحاول أن أرد هذا الأذى عني لكنني فشلت بشدة وعجزت عن المقاومة، وبعد ما انتهيا من تعذيبي وهتك حياتي انصرفا، وبضعفي المعهود لملمت ما تبقى مني ، وعدت إلى أهلي الذين هالهم مظهري وحالتي وأصر والدي أن نذهب للتو إلى قسم الشرطة لتأخذ الحكومة لنا حقنا، ومع كل جروحي ودموعي وألمي ذهبت معه، وحررنا محضراً بالحادث وظل الضابط يسألني: من هم؟ ولماذا كنت بالشارع في هذا الوقت؟ - وكأنه لا يعلم أن الفتيات الفقيرات يعملن إلى هذا الوقت – وإن كنت أعرف أحداً منهما؟ وأوضحت له بأنني لم أراهما من قبل وبعد انتهاء المحضر أرسلني الضابط إلى الطبيب الشرعي الذي فحصني وأثبت الحالة.

وعدت إلى المنزل وحاول كل واحد من أسرتي أن يخفف عني المصيبة بطريقته ولكنني تقرياً كنت قد انفصلت عن هذه الدنيا ولم أعد أشعر بوجود أحد بجانبي وطلبت من والدتي أن تساعدني في أن أغتسل وأزيل إحساسي بقذارة هذا العالم عن جسدي وبعدها ذهبت إلى الكنبة التي أنام عليها والتي بدت لي لحظتها كقبر على مقاس جسدى المنتهك.

مرت الأيام ولم تسأل الشرطة عني، وعدت إلى العمل وأنا أضعف مما كنت، ولم أعد أستطيع أن أرسم الابتسامة على وجهي، الذي أصبح اكثر صفرة مما كان، إلى أن أغشي علي ذات يوم من أيام العمل واستاء صاحب العمل جداً وطردني من العمل لأن شكلي لم يعد مقبولاً وعدت إلى المنزل واستسلمت للانهيار من جديد وذهبت فى إغماء وأخذتني والدتي إلى المستوصف المجاور لنا وحكت للطبيب حكايتي وانهيار صحتي منذ الحادث، واستغربت بشدة طلبه بأن أعمل تحليلاً للحمل والذي أظهر أنني حامل، كيف؟ ولم أتزوج بعد؟ كيف ولم أر يوم فرح واحد بعد؟ وحينها أغشى على لمدة أطول هذه المرة! وبدأت الأسئلة تدور في رأسي: من منهما يا ترى والد الجنين الذي في أحشائي؟ وهل استطيع أن احتمل بطني وهي تكبر بابن المغتصب؟ هل سيكون للطفل القادم النظرة القاسية لأي من الرجلين؟ هل سأستطيع أن أنظر في عينيه دون أن أتذكر الدمار الذي أصابني ليلة حملي به؟ وماذا سوف أقول للجيران؟ وماذا سأفعل بالطفل؟ وأين سأربيه؟

كان رد والدي واضحاً وصارماً: إلى الشارع، لن نفضح أمام كل الأهل والجيران، وقلت لأمي أليس أحسن ماترموني للشارع أسقط اللي في بطني وتبقى الفضيحة أقل؟ فوافقت أمي، وأعطانا أبي فرصة للتخلص السريع من الحمل قبل أن يأخذ أحد باله!! حاولت أمي كل الوصفات التي تعرفها والتي سمعت عنها وكلها لم تنفع لسوء الحظ الأسود وذهبنا للشرطة عايزين جواب لأي مستشفى يعمل لي عملية إجهاض، أعطوني صورة من المحضر وذهبت لكل مستشفى تعرفه أمي والتي رفضت جميعها عمل عملية لي؟؟ قال إيه حرام!!! ساعتها لم أعرف ما يقصدونه بالحرام؟ هل هو الحياة التي نحياها بكل هذا الفقر والعوز؟ أم ما أصابني من اغتصاب لحياتي وجسدي وأحلامي؟ أم أن ألد طفلاً لا أعرف من أبوه؟ هل هو المغتصب الأول؟ أم الثاني؟

وحاولت آخر محاولة وذهبت إلى طبيب أعرف أنه يوافق على القيام بمثل هذه العملية، ولكنه استاء من شكلي وفقري أولاً، ثم طالبنا بمبلغ كبير مقابل العملية لا نستطيع أنا وأمي أن نوفره سويعاً وقبل إتمام الثلاثة أشهر الأولى من الحمل كما حدد لنا كأن الحق في الإجهاض هو فقط للأغنياء!!
عدت مرة أخرى للشرطة لعلهم يكونوا قد ألقوا القبض على الجناة، أو يقدروا يساعدوني؟ ولكنني كما دخلت عندهم خرجت بلا أي فائدة.

وأخذت أفكر هل يمكن أن احتفظ بالجنين؟ كيف وهو سيظل يذكرني بأن أحد الرجلين اغتصبني وهدم كل آمالي بالزواج والبيت والسعادة المفترضة؟ هل يمكن أن أحب الطفل القادم. وهل يمكن أن يسمح لي الجيران أن أربيه بين أولادهم؟ هل سيعتبرونه ابن حرام؟ اسئلة كلها لا أعرف أي إجابة عليها، لكنني كنت أقول لنفسي دائما: لو قمت بعملية إجهاض في مستشفى حكومي سوف أتخلص على الأقل من الذكرى الحية لتلك الليلة البشعة وقد استطيع أن أعمل وأعيش بين اخوتي دون أن يعلم أحد بجريمتي!! نعم جريمتي فأنا أنثى اغتصبت وحملت من مغتصبها؟!! ألم يكن في وسع الطبي الشرعي أن يساعدني فلا أحمل من ليلة تشوهت كمل ملامحي فيها؟ لماذا يجب أن انجب دليل كرهي للحياة؟ فطفل كهذا لابد أن أقذف به بعيداً عني لأول شارع يقابلني.

وأخيراً فهل من الصعب أني كون هناك من يحس بإمرأة تتألم من حمل جاء من اغتصاب مثبت ومحفور ومدون بكل جروحه في محضر بوليس؟ وهل من الصعب أن ننحاز لنساء تشوهت حياتهن على بأيدي رجال فقدوا إنسانيتهم، اغتصبوهن فلن يجدن من يسعفهن ويمنع حملهن؟ وهل من الصعب أن نطالب بقانون يسمح لكل مغتصبة أن تتخلص من شهادة اغتصابها وتجهض حملاً لم تدب الروح فيه بعد؟ أن تتخلص من الكراهية التي تحملها لأب جان وتجهض طفلاً لا يريده أحد ولن يحبه أحد وليس لديه أية فرصة لحياة طبيعية أو حتى شبه طبيعية؟

هل لابد أن تنجب المغتصبات؟هزا السؤال أتوجه به إلى كل المتهمين بحياة النساء،إلى كل المشرعين والقانونيين والمدافعات والمدافعين عن حقوق النساء لنطالب بقانون أو تشريع أولا:يجعل من مهام الجهة الطبية التى تجرى الكشف على المغتصبات ان تحمين من الحمل المرتقب ويأخذ الإجراءات الطبية الكافية لمنع الحمل.
ثانياً:أن من حق المغتصبة التى تحمل إجراء عملية إجهاض فى أى مستشفى حكومي ،حتى يكون إجهاضاً آمناً لا يخضع للمتاجرة ولا يعرضها للموت.
انتخابات 2005

تهميش النساء وسطوة المال والبلطجة

عرض:نهال نصر الدين
قامت مؤسسة المرأة الجديدة بالتعاون مع منتدى المنظمات النسائية من أجل التغيير بإعداد تقرير حول النساء والانتخابات البرلمانية 2005، تضمن هذا التقرير العديد من النقاط المهمة المتلقة بحالة النساء فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة، كما ألقى الضوء على حالة الانتخابات بشكل عام.
اشتمل التقرير على مجموعة من الملاحظات المهمة المتعلقة بالانتخابات وهى:
أولا، ملاحظات على المستوى العام حيث مستوى العنف والبلطجة والترويع الذى اتسمت به العملية الانتخابية لا يعكس صورة لاحتقار الحكومة المصرية لأبناء وبنات هذا الوطن واستخدامهم واستغلال فقرهم بصورة مهينة، كما يعكس استهتاراً بالغاً بمستقبل مصر حيث تتم المغامرة به مقابل مصالح حفنة من الأفراد فى الحكم.
كما كان الملاحظ- وبوضوح- عدم اكتفاء المرشحين باستخدام العنف والبلطجة لهزيمة منافسيهم، بل عملوا على استنفار الانتماءات الطائفية، واستخدام العنصرية بكافة أشكالها، الأمر الذى يزيد من تدهور العلاقات داخل المجتمع المصرى.

أيضاً إن معركة الانتخابات لم تدر كمعركة بين برامج بل كانت معركة كراسى ومناصب، وانعكس ذلك من خلال تقديم المال فى مقابل الأصوات.
كما أبعدت النساء أكثر من أى وقت مضى عن تمثيل أنفسهن فى مواقع اتخاذ القرار.

ثانياً، ملاحظات متعلقة بوضع النساء فى الانتخابات:
فعلى الرغم من الخطاب الرسمى الذى استمر لسنوات عديدة، والذى تبنته أجهزة حكومية أو شبه حكومية الذى نادى بتمكين النساء ودعمهن وتحقيق المساواة، هذه الأجهزة لم تفلح جهودها فى تعبئة النساء المصريات من أجل الترشيح فى الانتخابات، بالإضافة إلى إخفاقهن فى حشد وتحفيز الأحزاب السياسية وعلى رأسها الحزب الوطنى، وكانت النتيجة النهائية هى مئات الآلاف من بطاقات الرقم القومىضماناً لولاء أصوات النساء؟، أما عن النتيجة الإجمالية التى تضمنها التقرير والمتعلقة بأعداد النساء اللاتى تم ترشيحهن بالفعل فهى كالتالى:
- جماعة الإخوان المسلمين"المحظورة" سيدة واحدة.
- كما قام كل من حزب الغد والوفد والأمة بترشيح سيدة واحدة.
- حزب التجمع 5 سيدات من أصل 66مرشحاً.
ومن المفاجآت الغير متوقعة نزول عدد كبير من السيدات يصل إلى 100 مرشحة كمستقلات. ولم تخص أى من نساء الأحزاب أو المستقلات المعركة الانتخابية حول برنامج انتخابى يضع مصالح النساء فى الحسبان. ومن الظواهر شديدة الوضوح انتشار ظاهرة استخدام النساء الفقيرات اللاتى لم يخضن الحياة العامة.

بالإضافة إلى تجاهل الخطاب الرسمى وغير الرسمى لأصوات النساء واعتبارهن إما كمالة عدد أو أصواتاً مضمونة نظراً لضعفها ورضوخها لمن يدفع أكثر.
أيضاً ألقى التقرير الضوء على أهم ملامح الخطابات السائدة حول النساء، وتحليل بعض الاتجاهات الخاصة بالإعلام، كما لفت التقرير إلى أهمية النظر للخطابات التى يبثها الإعلام حول النساء والانتخابات كتنميط وقولبة لأدوار المرأة وتهميش دورها لصالح أدوار الرجال بصفة عامة، وتكريس الأدوار المفروضة اجتماعيا على النساء.

كما أشار التقرير إلى مجموعة من النقاط التى يجب أنيتم إلقاء الضوء عليها وتتلخص فى:
1- دور الإعلام فى تشويه صورة النساء والمنظمات النسائية خاصة الدفاعية منها.
2- الحصار الذى يواجه منظمات المجتمع المدنى بصفة عامة والمنظمات النسائية بصفة خاصة، ومحاولة تحجيم أدوارها فى إطار الأنشطة الخدمية والرعائية، والسعى إلى منعها من نشر أفكارها المستمدة من أجندة غربية، على حد قولهم، إلى جانب اتهامات أخرى بالتبعية والخيانة.
3- عدم مساندة الأحزاب السياسية للنساء اللاتى يمثلن أساساً نسبة ضئيلة من كوادرها، والأمر نفسه ينطبق على النقابات العمالية والمهنية.
4- عدم إدراج قضايا النوع على جدول المنظمات الحقوقية، واعتبارهاأمراً نسائياً صرفاً.

وأخيراً، وليس أخراً، أنتهى التقرير بملحق لأهم المؤشرات التى برزت فى الانتخابات البرلمانية 2005 فيما يتعلق بالنساء المصريات.

أولاً: على مستوى المرشحات حيث وصل عدد المرشحات فى المراحل الثلاث إلى 128 مرشحة؛ 42 فى المرحلة الأولى و 50 فى المرحلة الثانية و 36 فى المرحلة الثالثة.أيضاً انخفاض عدد المرشحات على قوائم الأحزاب السياسية، بينما ارتفع عدد المستقلات، مما يعد مؤشراً لغياب ثقة المرشحات بصفة عامة فى الأحزاب السياسية من ناحية وتخلى الأحزاب السياسية عن النساء من جهة أخرى.
أيضاً ابتعاد جميع الفائزات فى الانتخابات البرلمانية وعددهن 4 عن الخوض فى قضايا النساء المصريات أو السعى لطرح برنامج بهدف النهوض بالنساء.

ثانياً: على مستوى الناخبات
لوحظ إحجام عدد كبير من المثقفات المصريات عن المشاركة فى الانتخابات، وهو مؤشر أخر لفقدان الثقة فى نزاهة الانتخابات من جهة وفى الوجوه المرشحة من جهة أخرى.
كما أن مشاركة الأعداد المهولة من النساء الفقيرات لا تعد مؤشراً على صحة وسلامة الجماعة النسائية الناخبة، بل إلى تسويق النساء الفقيرات لأصواتهم من أجل تأمين العيش لأسرهن لفترة لا تتجاوز الأيام المعدودات.
وللمرة الأولى شاركت أعداد غفيرة من المنتميات إلى جماعة الإخوان بالمسيرات الضخمة بالاسكندرية، وذلك لإقناع الناهبين بصفة عامة والناخبات بصفة خاصة بأهمية انتخاب ممثلى الجماعة بهدف إعلاء الأمة الإسلامية.

ثالثاً: على مستوى أشكال الإقصاء والانتهاك، حيث استمر مسلسل يوم 25 مايو 2005، والبلطجة ومنع العديد من الصحفيات والمراقبات من أداء الواجب المنوط بهن، وصولاً إلى قيام شرطيتان بالاعتداء بالضرب على إحدى الصحفيات وإلقائها شبه ميتة فى مكان ما وسط المدينة.

رابعاً:وأخيراً.. أمور تستحق وقفة:
فمنذ عزوف المجلس القومى للمرأة عن الدفاع عن النساء اللاتى انتهكت أجسادهن يوم 25/5/2005 بحجة
أنهن لم يخرجن للمطالبة بحقوق إنسانية، تتوالى المؤشرات بزيف هذا الكيان وإخفاقه فى مجرد تبيض ماء الوجه من خلال الضغط على حزبه الوطنى لزيادة نسبة النساء المشاركات على قائمته.

وأيضاً ازدحام وسائل الإعلام القومية بالحديث عن الإنجازات التى حققها هذا المجلس بقيادة سيدة مصر الأولى، وبوسائل هذا المجلس الخاوية من مضمون تمكين النساء فعلاً للنساء المصريات والعاجزة عن النهوض بالوعى المجتمعى فى هذا المجال، أدى إلى نتيجة عكسية حيث أصبح الحديث عن حقوق النساء حديثا "مكروهاً"، بل وتعمقت الاتجاهات المعادية لحقوق النساء، ناهيك عن التهكم والسخرية، وهذا مؤشر جديد على تصاعد الهجمة مستقبلاً لانتزاع المكاسب المحدودة التى حصلت عليها النساء المصريات بفضل نضالاتهن على مدى ما يزيد عن قرون.

قضايا أساسية فى...
المجلد الأول لنشرة المرأة الجديدة
نوفمبر 1985-سبتمبر 2001

نيهال نصر الدين

بمناسبة عقد المؤتمر الاول للمرأة الجديدة صدر الجزء الاول من المجلد الذى يضم اصدارات نشرة المرأة الجديدة من نوفمبر 1985 حتى سبتمبر 2001، وبدأ الاصدار بالافتتاحية التى عرضت تاريخ انشاء نشرة المرأة الجديدة، وأهم الملامح التى تميزها من صدور عددها الاول، وكيفية طبعها برؤية نسوية واضحة ترى خصوصية النساء فى سياق من النضال من أجل مجتمع ديمقراطي حر. أما عن العدد الاول من النشر والذى صدر فى نوفمبر 1985 فضم العديد من الموضوعات المهمة كموضوع (المرأة العربية تاريخا ونضالا) بقلم عزة كامل أيضا تطرق هذا العدد الى موضوع (الاغتصاب) من إعداد أ/ عايدة سيف الدولة. كما ضم الاصدار الاول من النشرة موضوعا عن المرأة العاملة تحت عنوان "هموم امرأة عاملة " إعداد كل من د. عايدة سيف الدولة، د. نادية عبد الوهاب.

ايضا احتوى الاصدار على قصيدة شعرية بعنوان (قصيدة الى العزيز :ج. م. و. ل) للولا الياس عبود، والعزيز ج 0م 0و 0ل هنا هو جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، والشاعرة هى الشهيدة والمناضلة اللبنانية لولا الياس عبود وهى عتاة لبنانية ذات تسعة عشر ربيعا مواليد سنة 1966 من قرية الفرعون فى البقاع الغربى من لبنان، ومن عائلة لبنانية وطنية الانتماء، سبقها للاستشهاد أخوها المناضل نيقولا عبود.

وأيضا كذلك العدد موضوعا عن تاريخ الحركة النسائية تم فيه استعراض حياة "ملك حفنى ناصف" باحثة البادية، بقلم د. نادية عبد الوهاب. وانتهى العدد الاول من النشرة بعرض كتاب (الثورة وتحرير المرأة) للكاتبة شيلا روبنهام وترجمة جورج الطرابيلى وعرض نوارة هدية. جاء العدد التالي من نشرة المرأة الجديدة فى يوليو 1986، وتناول عديد من الموضوعات المختلفة، منها المرأة المصرية بين الدستور والقانون والمجتمع بقلم عرب لطفى، وتناولت فية خروج المرأة المصرية من مرحلة العزلة الى مرحلة أكثر اندماجا. ثم يأتي الاصدار بموضوع اجتماعي له أبعاد سياسية، أثار حول العديد من الجدل وقتها وهو موضوع يحمل عنوان (كبسولات منع الحمل بين التهليل الاعلامى والتقنين المتأنى) بقلم د/ سهير مرسى عضو جمعية حقوق الانسان بالإسكندرية. وموضوع آخر جاء فى هذا العدد وهو حوار مع نصف الجامعة، أجرت الحوار ماجدة أباظة.

وانتهى الاصدار التالي للنشرة بعمل عرض لمقال عن الحركة النسائية فى إيران فى أعقاب الثورة، بقلم فرح ازارى ترجمة وعرض هالة شكر الله. وأعقب هذا العرض بحث عن أحوال المرأة العاملة وأهم ما يواجهها من مشكلات فى مجال عملها، بالتركيز على العاملات فى الحقل الصناعي من خلال حوار مع إحدى عاملات المصانع وكانت بعنوان (هموم امرأة عاملة).

أما عن الاصدار الثالث للنشرة فجاء فى يونيو 1988، وبدأ بالافتتاحية وتلاها عرض لبيان المرأة الفلسطينية فى يوم المرأة العالمي، تم موضوع أخر تحت اسم (دعوات قديمة تتجدد) فصل فى كتاب خلف الحجاب لسناء المصرى، ثم حوار أخر بقلم عرب لطفى بعنوان "حوار مع امرأة مناضلة" وهو جزء من ملف عام عن تجربة المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي بجنوب لبنان ثم تطرق الإصدار لموضوع عن قيمة العمل بقلم فؤاد هدية تحت عنوان "قيم العمل لدى المرأة المصرية المعاصرة".

وتلا هذا البحث موضوع آخر عبارة عن عرض لكتاب "نحن النساء المصريات" للكاتبة إنجي أفلاطون. ثم موضوع أخر بقلم "أميرة بهىالدين" بعنوان " رابعة مطر ضحية وليست مجرمة"، كما تنال الإصدار الرابع عرضاً لكتاب بعنوان "دعونى أتكلم، لدموتيلا دو ستنجار" عرضته. نادية عبد الوهاب.

ومما يأتى ضمن العدد أيضاً ملحق بأخبار المرأة، حيث المؤتمرات والندوات. وكان هذا الملحق بعنوان"كلمات مضيئة"، ثم تلاه موضوع للأستاذ طه سعد عثمان بعنوان "من تاريخ الحركة النسائية، وفيه عرض تاريخى لبداية عمل المرأة بمجال صناعة الغزل والنسيج.كما تضمن العدد دراسة من إعداد المرأة الجديدة تحت عنوان "المرأة العاملة بين القهر والاستنزاف".

وينتهى العدد الرابع بموضوع "محاكم التفتيش وتوجان فيصل" والموضوع بقلم فردوس بهنسى.

أما العدد الخامس والذى صدر عام 1992 فكان عداً خاصاً عن العنف، حيث تناول العنف من خلال عديد من الزوايا كالعنف الأسرى، والعنف المجتمعى. وتطرق العدد إلى موضوع الاغتصاب حيث إنه عنف ضد المرأة، وذلك على هامش حادثة العتبة، وكان الملف الخاص بالاغتصاب من إعداد كل من:"عايدة سيف الدولة-عزة كامل-ماجدة شعراوى" كما القى هذا العدد الضوء على الأشكال المختلفة للعنف وكيفية التعامل مع العنف الأسرى.

وجاء العدد السادس فى العام نفسه، وكان يُضاً عداً خاصاً عن المرأة والإعلام من خلال قراءة فى الصحف المصرية، وصور المرأة فى القصص والروايات العربية بقلم د. لطيفة الزيات.

أما العدد السابع والذى صدر فى سبتمبر 1994 فكان أيضاً عداً خاصاً عن مؤتمر السكان. وتناول العدد عديد من المحاور منها السياسة السكانية وعما إذا كانت سياسة سكانية أم سياسة من أجل السكن، كما تمت الإشارة إلى قضية الإجهاض وعمل عرض لكافة الآراء بين مؤيد ومعارض.

أما العدد الثامن فى عام 1995 فكان عن المرأة والعمل، وتناول موضوع مشروع قانون العمل الموحد وآثاره على المرأة المصرية، يُضاً أشار العدد إلى الحقوق الإنجابية للمرأة وسياسات التكيف الهيكلى.

ثم الإصدار التاسع فى يوليو 1997، وتناول موضوعاً متعلقاً بعمالة المرأة وعلاقتها بسوق العمل، كما تناول صورة المرأة فى مناهج التعليم فى المرحلتين الإعدادية والثانوية، ثم تناول موضوعاً خاصاً عن المرأة والقانون والتنمية من خلال كتاب صدر عن " المرأة الجديدة" بالاشتراك مع أعضاء منتدى النساء العربيات "عائشة" شبكة المنظمات النسوية العربية، وعرض لأهم التوصيات الصادرة عن المؤتمر الذى عقد من 6-8 مارس 1997 فى القاهرة والذى يتعلق بموضوع المرأة والقانون، كما أشار العدد يُضاً من خلال موضوعاته إلى الأوضاع الاقتصادية للنساء واستراتيجيات البقاء الخاصة بالفقراء فى مصر.

ثم يأتى العدد العاشر فى سبتمبر 2001 وتناول موضوعات متعلقة بالعنف الأسرى، واستراتيجيات مواجهة العنف الأسرى فى المنطقة العربية بالإضافة إلى ملف إعلامى عن العنف ضد المرأة.

وتناول العدد تقرير الظل الذى أعدته 22 جمعية وناقشته وأقرته 120 جمعية أخرى.أيضاً من الموضوعات المهمة التى تناولها هذا العدد موضوع الفقر والنوع، ودور المنظمات الأهلية فى مواجهة الفقر.
ثم أختتم العدد بمجموعة من التقارير المتلقة بالدورات التدريبية المختلفة، والندوات واللقاءات والتى شاركت فيها المرأة الجديدة. وفى نهاية الإصدار مجموعة من الصور التذكارية.

ورد حديثاً إلى مكتبتنا

1- فيرونيكا تقرر أن تموت، باولو كويلهو، درا الهلال، 2000.
2- ذات صنع الله إبراهيم، دار المستقبل العربي، 1992.
3- نقطة النورن بهاء طاهر، دار الهلال، 2000.
4- بيت العانس، سحر توفيق، الدار للنشر والتوزيع، 2006.
5- الأعمال الكاملة، يحيح الطاهر عبد الله، دار العين للنشر 2005.
6- التعليم وصناعة القهر، طلعت عبد الحميد، ميريت للنشر والمعلومات، 2000.
7- الزواج المسيحي بين الدين والدولة، أندراوس عزيز، دال الخيال، 2006.
8- مساوئ تحرير المرأة في العصر الحديث، زكي علي السيد أبو غضة، درا الوفاء، 2004.
9- المرأة بين الميثولوجيا والحداثة، خديجة صبار، أفريقيا والشرق، 1998.
10- المرأة والسياسة في مصر المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود، نهى محمد أمجد نافع، المكتبة المصرية، 2004.
11- المرأة والمجتمع المعاصر، سامية حسن الساعاتي، الدار المصرية السعودية، 2005.
12- هكذا تكلمت النساء، ثريا التركي وآخرون، دار ميريت، 2005.
13- آفاق اشتراكية، دار العالم الثالث، 2004.
14- التعاون الدولي على مفترق المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، الأمم المتحدة الإنمائي، 2005.
15- الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي، أمينة الغزالي حرب وآخرون، المنظمة العربية لمناهضة التمييز، 2005.
16- اتفاقية أرهس حق المواطن في المشاركة والمعلومة والتقاضي في مجال البيئة، مركز حابي للحقوق البيئية، 2005.
17- السحابة السوداء وقائع حملة حابي، حسنين كشكن مؤسسة حابي البيئية، 2006.
18- النساء العائلات لأسر في العشوائيات، نادية حليم، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2004.
19- استطلاع رأي عينة من النخبة في مشروع قانون العمل الموحد، سحر حافظ / هبة جمال، المركز القومي للبحوث، 1997.
20- قوانين الأحوال الشخصية للمسحيين، نادية حليم سليمان، مركز قضايا المرأة المصرية، 2006.
21- الطلاق في المسيحية، أكرم لمعي / عزة سليمان، مركز قضايا المرأة المصرية، 2006.
22- الآثار الاجتماعية للخلع، نادية حليم، مركز قضايا المرأة المصرية، 2006.
23- من أوراقي السياسية، عواطف والي، هلال للنشر والتوزيع، 2001.
24- حكاية إيرنديرا البريئة، جابرييل جراثيا ماركيز، سنابل للنشر والتوزيع، 2005.

نساء مبدعات...
والفقر جاسم على الصدور

منى عزت

محافظة سوهاج من المحافظات الطاردة للسكان، وتحتل ال-ا 2 بين المحافظات المصرية وفقاً لتقرير التنمية البشرية للعام 2004

هذا والواقع مؤلم، فمدينة سوهاج ذات الشوارع الواسعة النظيفة المزينة بالأشجار وأضواء المحلات التجارية وبها العمارات العالية والمنشآت المهمة والجامعة والمستشفيات الكبرى والنجوع تختلف عن القرى التابعة لسوهاج، فالفقر يسير على قدمين وتلمسه في كل خطوة تخطوها داخل الحارات الضيقة وعلى جدران المنازل القديمة. والعيون تسكنها الدمعة، والحزن ساكن في القلوب ليس من مرارة الفقر فحسب، ولكن من الكوارث أيضاً التي تلاحق أهالي القرى الفقرة، فأغلب ضحايا قطار الصعيد الذي احترق في عهد حكومة عبيد من أبناء قرى سوهاج. ومعظم ركاب حادث العبارة السلام (1998) من أبناء سوهاج. وقد ابتلعت الأمواج جثث الضحايا وشقاء السنين والأحلام البسيطة المشروعة والمسموح بها لمواطن الدرجة الثالثة.

بجانب ما تتحمله النساء مع الرجال من أعباء الحياة وقسوتها فهي تعاني من التمييز والاضطهاد والتهميش فيحاصرها موروث يحرمها من أبسط حقوقها.
فثمة قرى بأكملها في محافظة سوهاج النساء فيها بدون أوراق رسمية أو بطاقات إثبات شخصية، وأغلبهن لا يعرفن القراءة والكتابة، ومنذ سنوات قليلة بدأت تنتشر فصول محو الأمية من خلال الجمعيات الأهلية.

كما تعاني الفتيات من الأنيميا بسبب الفقر والعادات الغذائية التي تهتم بغذاء الأب والأولاد ثم الأم والبنات. وفي قرى بأكملها بمركزي ساقلتة ودرا السلام تجبر البنت على ارتداء الجلابيب الرجالي إلى أن تتزوج من ابن عمها أو احد الأقارب. ينتشر في هذه القرى زواج الهبة أو السنة الذي لا يسجل بأوراق رسمية، مما يترتب عليه العديد من المشاكل فيما بعد، كما ترتب على انتشار زواج الأقارب ارتفاع معدلات الإعاقة الذهنية بين الأطفال بمتوسط طفلين معاقين ذهنياً في كل عشرة أطفال.

التمرد والفقر
نجد المرأة الصعيدية البسيطة والمثابرة التي تحاصرها العادات والتقاليد والجهل من جانب، وأعباء الأسرة والفقر من جانب آخر لم تقف مكتوفة الأيدي بعد أن تعطل الزوج عن العمل وأصبح الدخل لا يكفي المطالب الأساسية للأسرة أو أصبحت هي المسئول الأول عن الأسرة، فالمرأةالمعيلة وفقاً لإحصائيات المجلس القومي للمرأة فرع سوهاج بلغ عددها (8835) مطلقة و(5977) أرملة. فخرجت المرأة للحياة تواجه سوق العمل بقسوته دون أي ضمانات أو حماية قانونية أو اجتماعية.

فاستدعت المرأة الصعيدية ما بدخلها من تمرد على العادات والتقاليد البالية فذهبن إلي مكاتب الاستشارات الأسرية بجمعية تنمية المجتمع بسوهاج يسألن عن الخلع،لأنهن يردن الخروج للعمل نفاق على الأسرة بعد أن تعطل الزوج عن العمل أو تزوج بامرأة ثانية وتوقف عن الإنفاق على الأسرة،وفى الوقت نفسه يرفض خروج الزوجة للعمل خوفاً من كلام الناس.

كما خرجت النساء في قرى عديدة بمركز مراغة حاملة الفأس لتفلح وتزرع بعد أن ترك الرجال القرية بحثاً عن لقمة العيش في محافظات أخرى أو في إحدى الدول العربية، فمركز مراغة عدد العملات فيه أكثر من الرجال فهن يعملن في بيع الخضروات والفاكهة بجانب الزراعة فهو من أكثر المراكزفقراً في سوهاج فهناك 5% فقط يملكون ما بين 30 إلى 35 فدلاً والباقي ما بين قيراط إلى ثلاثة. وتحت ضغط الفقر والحاجة اضطرت المرأة إلى أن تقبل بما كانت ترفضه من قبل فلجأت إلى الجمعيات الأهلية للحصول على القروض الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تبدأ من 200 جنيه وتصل إلى 3000 جنيه بفوائد تتراوح ما بين 6% إلى 8% وتستخدم في تمويل مشروعات وتربية الحيوانات – البقالة – الخياطة – بيع الخضروات والعيش والفول والطعمية،لكن العائد من هذه المشروعات غير كاف لسد الاحتياجات الأساسية للأسرة، كما أنه لم يكسب المرأة مهارات جديدة، فضلاً عن أنها مشروعات غير منتجة وغير قابلة للنمو ولم تساعد هذه الأسر على تحسين ظروفها المعيشية.

المبدعات
فى السطور القادمة، نقدم نماذج لنساء مبدعات التقينا بهن أثناء جولاتنا فى قرى المحافظة من خلال فاعليات ورشة العمل "دور الإعلام فى دمج المرأة فى التنمية" والتى ينظمها مركز بحوث المرأة والإعلام بكلية إعلام جامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية.

فهناك صناعات المفروشات اليدوية على النول وإنتاج التللى، وهو عبارة عن تطريز بالفضة على قماش التللى. ويستخدم فى أغراض عدة: شال- جلباب وشغل الإبرة على قطع القماش لإعداد لوحات مستوحاة من الطبيعة ترسمها المرأة من الذاكرة، وبشكل تلقائى تخرج المخزون بداخله من مشاهد مثل صورة القرية والحقول وزفة العروسة والسبوع. وأيضاً هناك شغل بإبرة الكروشيه يستخدم فى إنتاج المفروشات بأنواعها المختلفة.

وبالرغم من أهمية هذه الصناعة فى المحافظة على التراث وتوفير فرص العمل فإن الاهتمام بعمليات التسويق ودعم هذه الصناعة غير كاف. وهناك الكثير من المشاكل التى تواجه النساء العاملات فى هذه الصناعة بداية من توفير المواد الخام إلى عمليات التسويق مروراً بغياب جميع أشكال الحماية.
حيث لايوجد رعاية صحية أو تأمينات اجتماعية فهناك أحد الجمعيات التى لاتقدم أى خدمات أو حماية، وانحصر دورها فى تقديم المساعدة فى عمليات التسويق وتوفير المواد الخام بأسعار رخيصة إلا أنها توقفت عن تقديم هذه المساعدات منذ خمس سنوات.

لا مساومة..

لا مساومة على حقوق النساء

عندما تطالب النساء بحقهن الأصيل فى المساواة والمواطنة الكاملة غير المنقوصة .. تبدأ الاتهامات بالتغريب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وبأنهن يتبنين "أجندة غربية". كما لو أن النساء "الغربيات" أكثر إنسانية منهن، وهو ترسيخ للفكر الاستعمارى الذى اتخذ للتدخل دوما فى شئون الدول النامية بحجة تطويرها، ويتخذ حاليا "لمقرطة" مجتمعاتنا!! ولذا فإن دعوة النساء للمساواة هى دعوة للمساواة لكل القوى المهمشة فى مجتمعاتنا .. دعوة تبنى على الحقوق الأصيلة لكل البشر.

إننا لسنا مجرد أمهات وبنات وأخوات، وهو جزء عزيز من هوياتنا المتعددة، فنحن أيضا عاملات ومهنيات وقائدات وفنانات وكاتبات، ونحن قبطيات ومسلمات، ونحن صعيديات وفلاحات ومدينيات، ونحن مناضلات ليس فقط من أجل حقوق النساء، بل من أجل حقوق كل المصريين والمصريات فى الكرامة والحرية والديموقراطية.

وقد آن الأوان أن تتعامل معنا القوى السياسية والفكرية فى المجتمع على هذا الأساس. لن نقبل بعد الآن أن نكون مجرد أداة تستخدمها القوى السياسية لتثبت "للآخر" –المحلى :الديني، أو الأيديولوجي، أو السياسي، أو الخارجي- أنها أفضل منه لأن نساءها أكثر إيمانا، أو تحررا، أو إنجابا، ...الخ.

الديموقراطية ليست حكرا على الرجال، وأي ديموقراطية لا تضع حريات النساء فى القلب منها هى ديموقراطية مطعون فى مصداقية المنادين بها. الديموقراطية التى تكتفي بحشد النساء للتأييد، وتستبعدهن من مواقع اتخاذ القرار، ديموقراطية عرجاء، والديموقراطية التى تجمل برامجها الحزبية ببند أو أكثر قليلا حول حقوق النساء، هى ديموقراطية منقوصة لا يمكن الوثوق فيها.

فى نضالنا من أجل القيم التى نشارك الرجال فى الإيمان بها، ندفع ضريبة مزدوجة، مرة لأننا مناضلات، ومرة لأننا زوجات، وبنات، وأمهات مناضلين .. تستخدم أجسادنا وأنوثتنا لتهديدهم والضغط عليهم. كما تنتهك أجسادنا باسم التقاليد، بل وباسم الدين أحيانا .. ولم يعد من الممكن أن تتعامل القوى السياسية المختلفة مع القضايا التى تمس أجسادنا باعتبارها أمورا تافهة وهامشية .. وأن تغض النظر عن الانتهاكات التى تحدث لنا.

لن نقبل بعد الآن قهرنا باسم "الثقافة والتقاليد" .. فنحن أيضا شريكات فى صياغة هذه الثقافة وتلك التقاليد، ومن حقنا –وواجبنا- إعادة النظر فيها وتنقيتها من كل

العناصر التى تقمع إنسانية البشر، وصياغتها من جديد بما يعمق قيم العدل والمساواة والحرية للجميع. ولن نقبل بعد الآن أن تستخدم بعض القوى "الدين" لتكريس النظرة الدونية للنساء، للتعامل معنا باعتبارنا زانيات لو خرجنا للعمل، أو كافرات لو نادينا بفصل المؤسسة الدينية عن الدولة. ولن نقبل أيضا أن تتعامل معنا الدولة باعتبارنا كما ملحقا بحزب الحكومة تعين لنا من يتحدثن باسمنا ليباركن قمعنا.

آن الأوان أن تتعامل كل القوى معنا بنفس المعايير التى تتعامل بها مع الرجال وأن تتخلى عن معاييرها المزدوجة، ومفاهيمها القيمية المزدوجة، وهو أمر لا نطلبه لأنفسنا فقط بل نطلبه لكل القوى المهمشة والمضطهدة فى بلادنا، توجه سندافع عنه بكل قوانا، لأنه ببساطة يتسامى بإنسانية البشر فى بلادنا.

حقنا نعيش فى أمان

كان شعار احتفالية يوم المرأة والتى نظمتها مؤسسة المرأة الجديدة بالتعاون مع تسع منظمات نسائية أخرى "حقنا نعيش فى أمان" بدأ الاحتفال بكلمات بدأتها ماجدة عادلى من مركز النديم عرضت فيها لبعض الانتهاكات التى تعرضت لها المرأة فى عام، 2005 وذلك فى الحياة العامة مشيرة إلى استئساد وزارة الداخلية على المواطنين ودللت على ذلك بأحداث سراندو والعريش وعرضت لتجارب النساء ومعاناتهن من محاولة عودة الإقطاع لسرقة أراضى الفلاحين وأحلامهم مستندا إلى سطوة الأمن وهو ما حدث فى العديد من القرى، كما عرضت لما حدث يوم 25 مايو، يوم الاستفتاء الأسود الذى تعرض فيه أجهزة الداخلية وبلطجية الحزب الوطنى للمتظاهرات والصحفيات بالضرب والتحرش الجنسى والذى كانت آخر تطوراته حفظ التحقيقات من قبل النائب العام الأمر الذى ألقى بظلاله القاتمة على المحيط السياسى فى مصر، وقد اعتبرت ردود فعل النساء اللاتى تعرضن للعنف فى هذه الأحداث هو مثال للصمود والمقاومة، وقد عرضت عادلى لقضية الحبس فى قضايا النشر ورفض المجتمع المدنى للقوانين المقيدة للحريات بشكل عام وقضايا الحبس فى قضايا النشر بشكل خاص لأنه تكميم لأفواه الشرفاء والمثقفين من أبناء هذا الوطن.

دارت مداخلة نهاد أبو القمصان مدير المركز المصرى لحقوق المرأة وعفاف مرعى خبير التنمية وأحد المؤسسين للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية إلى الانتهاكات التى تعرضت لها النساء فى الانتخابات البرلمانية 2005 واستغلال النساء من قبل العديد من التيارات السياسية والسعى لتضليل اختياراتهن وأشرن إلى تعارض هذا الواضح مع الدعوة الظاهرية للحكومة للنساء بالمشاركة الفعلية فى العمل والحياة السياسية.

وعن الحياة الخاصة تحدثت عزة سليمان مدير مؤسسة قضايا المرأة حول قضية الاغتصاب وسعى الجمعيات الأهلية المشاركة فى حملة "لا رأفة مع الاغتصاب" إلى التأكيد على حق المجتمع فى الأمان من خلال التأكد من وجود عقوبات رادعة للجناة وعدم استخدام الرأفة فى قضايا الاغتصاب.

وفى الإطار نفسه عرضت لمياء لطفى من مؤسسة المرأة الجديدة لازدواجية المجتمع مع قضايا النسب واهتمت بعرض نماذج للقضايا الموجودة فى المحاكم مؤكدة على ان القضية ليست الزواج العرفى بل هى سلسلة من الازدواجية والتمييز فى القوانين والقرارات الإدارية أفرزت هذا الكم الهائل من القضايا خاصة وان نسبة كبيرة من هذه القضايا رفعتها نساء تربطهم بأزواجهم علاقة زواج رسمى اقرها المجتمع وعلم بها الجميع، وعلينا الآن أن نفكر قبل ان نقول لبناتنا لا تتزوجن عرفيا لأن هذا يحرمكن من حقوقكن فالزواج الرسمى لا يكفل للمرأة حقوقها لأن المجتمع أصلا لا يعترف بحقوق النساء وموطنتهن الكاملة.

اختتم الاحتفال بصوت عبير صنصور يشدو بأغنيات من التراث الفلسطينى وأغنيات لفيروز فايزة احمد. كما تم تكريم ماجدة النويشى وهى إحدى المرشحات فى انتخابات مجلس الشعب والتى عانت من البلطجة والتهديد، وهى تحتل الآن منصب مستشار محافظ الإسماعيلية فيما يتعلق بقضايا المرأة، كما كرمت شيماء أبو الخير الصحفية الشابة التى تعرضت للاعتداء فى فى أحداث يوم الاستفتاء الأسود.